

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٨١

الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بوتشوي	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد بيرن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد إيمونغولت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد كواترا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غيرينغيلد

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

إدماج البناء الفعال للقدرة على الصمود في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغانا

لدى الأمم المتحدة (S/2022/799)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

إدماج البناء الفعال للقدرة على الصمود في عمليات السلام من

أجل تحقيق السلام المستدام

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة

إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

(S/2022/799)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين

العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعة المستوى الحاضرين اليوم.

إن حضورهم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي

الأرجنتين، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرتغال،

بنغلاديش، بولندا، بيرو، تايلند، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا،

جنوب أفريقيا، رواندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا،

سيراليون، شيلي، كندا، لبنان، مالطة، مصر، المغرب، النمسا، نيجيريا،

هولندا، اليابان، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي

الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة:

السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا

في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ سعادة

السيد بانكولي أدوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في

مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ معالي السيدة ماري روبنسون، رئيس مجلس

الحكام؛ والسيدة كارين لاندغرين، المديرية التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن

أعمال مجلس الأمن.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا

السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي

لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/799،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢

موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة،

يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر حكومة غانا على تنظيم

هذه المناقشة المفتوحة بشأن إدماج البناء الفعال للقدرة على الصمود

في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام.

إن عمليتنا للسلام، التي تشمل عمليات حفظ السلام والبعثات

السياسية الخاصة، توفر المجال للحلول السياسية. فهي تساعد في

حماية المدنيين ومنع العنف. كما أنها تمكن الجهات الفاعلة في مجال

بناء السلام والتنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان من العمل. غير

أن السياقات المحلية والعالمية التي تعمل فيها بات يكتنفها المزيد من

التحديات يوما بعد يوم. والتوترات الجيوسياسية أخذت في الازدياد. وانعدام

الأمن أخذ في الانتشار، ومحركات زعزعة الاستقرار قوية وكثيرة ويعزز

بعضها بعضا. وهي تشمل الكوارث المناخية المتعاضمة، وتفاقم الجوع

والفقر، وتعمق أوجه التفاوت، وانتشار كراهية النساء بعنف، والمعلومات

المضللة والمعلومات المغلوطة، وتراجع الثقة في المؤسسات.

كل هذه العوامل توجج التوترات السياسية واليأس الاقتصادي

والاضطرابات الاجتماعية. وينتشر التغيير غير الدستوري للحكومات،

إلى جانب النزاعات والغزوات والحروب بين الدول. ولا تزال الانقسامات

الراسخة بين القوى العالمية تحد من قدرتنا على الاستجابة الجماعية.

كما أن الهوة بين الاحتياجات الإنسانية والمساعدة الإنسانية لا تزال

أخذت في الاتساع. وتتعرض حقوق الإنسان وسيادة القانون للاعتداء.

والحرب السيبرانية والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل تشكل مخاطر بالكاد

نفهمها ونفتقر إلى البنية العالمية لاحتوائها. إن عالمنا يتحول بسرعة

فائقة. ويجب أن نواكب وتيرة حفظ السلام.

نستثمر في شراكات مع القيادات النسائية المحلية والنساء من بناء السلام، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد الوظائف على جميع المستويات. ونحن نتبع سياسات تضمن التكافؤ الكامل بين الجنسين والقيادة النسائية، بما في ذلك من خلال تحديد الحصص وعبر مراقبة الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح ونظم العدالة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل أن تُسمع أصوات الشباب، عالية وبوضوح، في تحديد أولويات بناء السلام. إن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، إلى جانب الإطار القاري للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠ بشأن الشباب والسلام والأمن، أداتان مهمتان ومتكاملتان لإبراز تلك الأصوات البالغة الأهمية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى نهج أكثر شمولاً وتكاملاً لبناء القدرة على الصمود والحفاظ على السلام، مع استثمارات مصممة خصيصاً عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهذا يعني تعزيز أوجه التآزر على نطاق العمل في مجال السلام، من منع نشوب النزاعات وحلها إلى حفظ السلام وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. وهو يعني تعميق الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وهذا يعني تحسين إدماج عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في ولايات عمليات السلام، ولا سيما في السياقات الانتقالية.

رابعا، وبصورة أساسية، المسألة الحاسمة المتعلقة بالتمويل. ندرك جميعاً أن المنع وبناء السلام فعالان من حيث التكلفة وينقذان الأرواح. ولكن هذا الفهم من حيث المبدأ لا يقابله توافر الموارد اللازمة في الممارسة العملية. ما فتئ المجتمع الدولي لا يستثمر بقدر غير كاف في السلام. لقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال. ويعكس قرار الجمعية العامة المتعلق بتمويل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٦) التزاماً بإيجاد حلول لزيادة التمويل الذي يتسم بقدر أكبر من قابلية التنبؤ والاستدامة.

ولا يزال صندوق بناء السلام مورداً لا يقدر بثمن. وفي العام الماضي، قدم الصندوق ١٥٠ مليون دولار إلى ٢٥ بلداً في أفريقيا،

إن مكاسب بناء السلام في القارة الأفريقية وأماكن أخرى آخذة في التراجع. ويجب أن نكفل تركيزاً أكثر حدة على الوقاية وبناء القدرة على الصمود. والخطة الجديدة للسلام المقترحة في تقريرنا "خطتنا المشتركة" (A/75/982) ستعطي الأولوية للاستثمار في الوقاية وبناء السلام. ويجب تمكين عملياتنا للسلام وتجهيزها للاضطلاع بدور أكبر في الحفاظ على السلام في جميع مراحل النزاع من جميع أبعاده. ويتطلب ذلك ملكية وطنية ملتزمة وشاملة للجميع تراعي احتياجات أشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات. وقبل كل شيء، فإن التنمية واحترام جميع حقوق الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، هما أفضل الأدوات الوقائية في العالم ضد النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار.

واسمحوا لي أن أركز على أربع أولويات اليوم.

أولاً، يجب أن نعقد المشاركة مع المجتمعات المحلية وأن نشجع الحكومات والمؤسسات الأكثر استجابة وشمولاً. إن عمليات السلام هي مظاهر للنفوذ السياسي للمجلس. فهي تجعل الدور المعياري والقدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة توتي ثمارها في الميدان، وتسهم في تحقيق الأهداف المشتركة للحوكمة المشروعة والمتجاوبة والشاملة. وتوفر عمليات السلام حيزاً للحوار والمشاركة السياسية، وتحد من العنف المجتمعي، وتكفل تقديم الخدمات الأساسية، وتشجع المصالحة، وتعزز المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء. ولكن يجب أن نعمل بسرعة وفعالية أكبر لتلبية الاحتياجات ومعالجة المظالم. وهذا يعني على وجه التحديد تعزيز نهج يشمل المجتمع بأسره وزيادة الاستثمارات التي تبني الثقة والمشاركة المجتمعية والتماسك.

ثانياً، يجب أن نعزز قيادة النساء والشباب في تشكيل مستقبل بلدانهم وضمن استفادتهم من مكاسب السلام والتنمية. وتمثل مساهمات حفظة السلام من النساء والشبكات النسائية المحلية أهمية محورية لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وكفالة أن تكون شواغل المرأة في مقدمة الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

ونحن نعلم أن ضمان حقوق المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في صنع القرار أمران أساسيان لبناء السلام وصونه. ولهذا السبب

وأصبح حافزا لمساهمات أكبر بكثير من المؤسسات المالية الأخرى. ولكن الاحتياجات تفوق بكثير الموارد. ويجب زيادة التمويل، ويجب زيادة تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية.

ويضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في دعم جهود عملياتنا للسلام لبناء القدرة على الصمود والحفاظ على السلام. ويمكن للمجلس، من خلال العمل المبكر والمشاركة على نحو استراتيجي والتكلم بصوت واحد، أن يحشد الدعم السياسي والمالي للمجتمع الدولي وأن يعزز التزام الأطراف الفاعلة في النزاع بتأمين السلام.

ولمجلس الأمن دور حيوي في ذلك الصدد. تحتاج عمليات السلام إلى ولايات واضحة وواقعية وموضوعية، ذات أولويات محددة تحديدا جيدا وتسلسل مناسب ومرونة للتغيير بمرور الوقت. وأود أن أكون واضحة. أنا لا أقترح أن تكلف عمليات السلام بجميع الجوانب المتصلة ببناء القدرة على الصمود أو أن تأخذها على عاتقها كجزء من هذه النهج، أو أن يشارك مجلس الأمن بالفعل في مسائل ذات طابع اجتماعي واقتصادي. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن الاستجابات الأمنية البحتة يثبت أنها غير كافية على نحو متزايد.

وهذا واضح في منطقة الساحل، على سبيل المثال. وسواء في مالي أو بوركينا فاسو أو الصومال، حيث لم تتجح سنوات من التركيز على الجهود الأمنية بعد في تحويل مسار التطرف العنيف، فإن بناء القدرة على الصمود يتطلب استجابات تشكل جزءا من استراتيجيات سياسية أوسع نطاقا تضع في اعتبارها الحقائق والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتستجيب لها. وفي حالة منطقة الساحل، يؤمل أن يوفر التقييم الجاري للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس السابق إيسوفو، بعض العناصر المفيدة في هذا الصدد.

ولا يزال دعم الحلول السياسية محلية المنحى والمملوكة وطنيا في صميم عمل الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق الحفاظ على السلام. ولهذا السبب، لا يمكن للحلول الكلية والمتكاملة حقا أن تعتمد على النفعية. يجب أن تستند تلك الحلول إلى رؤية وطنية ويجب أن تكون شاملة للجميع. كما يجب أن تعترف باحتياجات ومساهمات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، بوصفها عوامل للسلام والتنمية.

ويضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في دعم جهود عملياتنا للسلام لبناء القدرة على الصمود والحفاظ على السلام. ويمكن للمجلس، من خلال العمل المبكر والمشاركة على نحو استراتيجي والتكلم بصوت واحد، أن يحشد الدعم السياسي والمالي للمجتمع الدولي وأن يعزز التزام الأطراف الفاعلة في النزاع بتأمين السلام.

وأتطلع إلى مواصلة العمل مع المجلس لتعزيز عمليات السلام والنهوض بالسلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلاكية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الأمين العام في شكر حكومة غانا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن موضوع يقع في صميم عمل مجلس الأمن.

تستدعي طبيعة الأزمات في عالم اليوم الذي لا يمكن التنبؤ به على نحو متزايد تجديد جهودنا لتكثيف عمليات الأمم المتحدة للسلام مع ديناميات النزاع السريعة التغيير. وهي تدعو إلى بذل جهود متجددة للحفاظ على ثقة السكان المدنيين المتضررين في قدرة الشركاء الدوليين والإقليميين، ولا سيما الأمم المتحدة، على المساعدة في صون السلام.

وسأحاول، بكل تواضع، أن أسهب في الحديث عن عنصرين تطرق إليهما الأمين العام في ملاحظاته الثاقبة، وهما الحاجة إلى نهج كلية ومتكاملة وإلى عمليات شمولية. وكما أشار الأمين العام للتو، لا يمكننا الاعتماد على الاستجابات الأمنية وحدها. من الضروري اتباع نهج كلية ومتكاملة. وتتراوح ولايات عمليات السلام، على النحو الذي حدده مجلس الأمن، بين حماية المدنيين وتعزيز المؤسسات، ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتمكين العدالة والمصالحة،

المالية الدولية والإقليمية أهمية بالغة. إن مشروع التماسك الاجتماعي التابع للبنك الدولي في المناطق الشمالية لخليج غينيا الذي نفذ مؤخرا مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من الموارد مع استكمال جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وبينما تطور تلك الشراكات والنهج المبتكرة، أتطلع إلى استمرار دعم مجلس الأمن في توجيه الجهود الجماعية والموارد لبناء القدرة على الصمود في البلدان والمناطق التي تنتشر فيها عمليات الأمم المتحدة للسلام، وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أدويي.

السيد أدويي (تكلم بالإنكليزية): أخطب مجلس الأمن من أوجا،

حيث اختتمنا للتو أعمال منتدى الدروس المستفادة من عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والقوة الأفريقية الجاهزة. وكان من دواعي سرورنا أن ينضم إلينا وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا. وعلى غرار المناقشة المفتوحة اليوم، يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز بناء قدرتنا على الصمود في عمليات دعم السلام من أجل السلام المستدام.

وتتنوع الدوافع المحددة للنزاع في أفريقيا من التبعية الاقتصادية الهيكلية، مع محدودية فرص النمو لتوفير فرص العمل، إلى التنمية غير المتكافئة، وانعدام الأمن، والفرص المحدودة الأخرى المتصلة بالاستبعاد الاجتماعي - السياسي والاقتصادي. ويتطلب المستوى العالي من السخط الناتج عن ذلك استجابة سريعة من خلال التحول الهيكلي.

وترسي عمليات السلام الأساس لكيانات أكثر ملاءمة لتولي زمام الأمور ودعم البلدان المتضررة في سياق ما بعد النزاع. وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يكفل أن تساعد عمليات السلام في أفريقيا على توفير سبيل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع في اتباع نهج يشمل المنظمة بأكملها في تنفيذ الولايات. وبما أن عمليات دعم السلام اليوم متعددة الأبعاد ومتعددة الوظائف، ولها ولايات تتجاوز

وتتحمل المرأة عبئا كبيرا بشكل خاص جراء النزاعات والصدمات المناخية أو الاجتماعية والاقتصادية. ويزيد عدم المساواة والتمييز من ضعفها ويقوضان قدراتها على التكيف. ومع ذلك، غالبا ما يكون لديها معرفة فريدة تسمح لها بحماية سبل العيش وتقليل التوترات. ويتيح نشر عمليات السلام فرصة فريدة لدعم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومن خلال الإسهامات المشتركة لحفظة السلام من الإناث والنساء المحليات، تصبح شواغل المرأة جزءا لا يتجزأ من جهود منع نشوب النزاعات وحلها.

ويتيح تعميم الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في ولاية عمليات السلام زخما جديدا لتعزيز العمليات الشاملة للجميع، وإيجاد حيز للحوار، والحد من العنف المجتمعي، وتشجيع المصالحة، وتعزيز المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء.

ولدعم بناء القدرة على الصمود، من الضروري كفالة أن تتبع عمليات السلام نهجا تركز على الناس، وليس مجرد التركيز على الدولة. وتحتاج الأمم المتحدة إلى مشاركة مجدية مع عدد كبير من المجتمعات والمجموعات، ولا سيما على الصعيد المحلي، للمساعدة في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز الثقة، وتوطيد صداقية الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية التكامل والتعاون بين جهود السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان والتنمية والعمل الإنساني. وتضطلع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدور حاسم في دعم البلدان بمنظور طويل الأجل، وهي جزء لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى استدامة السلام. ويكتسي ذلك أهمية بالغة خلال عمليات الأمم المتحدة الانتقالية، كما كان الحال في كوت ديفوار وليبيريا وغينيا - بيساو في الماضي القريب، وكما سيكون في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل القريب.

وعلاوة على ذلك، ولتحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة، نحتاج إلى الانخراط في عمل جماعي قوي وتعزيز التعاون والشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني، وأوساط الأعمال. ويكتسي العمل على نحو أوثق مع المؤسسات

ولا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزما بالمشاركة الاستراتيجية المستمرة مع الأمم المتحدة بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والأزمات

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أسترعي انتباهكم، سعادة السفير أدوي، إلى أن الصوت ضعيف جدا، ولا يمكننا سماعكم. ولذلك، أود أن أقترح عليكم تزويدنا ببيانكم لتعميمه على الأعضاء.

السيد أدوي (تكلم بالإنكليزية): تؤسفني الصعوبات الصوتية.

إن الطبيعة المتغيرة للنزاعات والتهديدات الأمنية في أفريقيا تفرض خطة جديدة لبناء القدرة على الصمود، ونحن بحاجة إلى بناء التزامنا بهذه الخطة معا من أجل مواجهة تحديات اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أدوي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسون.

السيدة روبنسون (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف وامتنياز أن

أخاطب مجلس الأمن اليوم بهذه الصحبة الموقرة في هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأود أن أعرب عن شكري للسيد هارولد أغيمان، الممثل الدائم لجمهورية غانا، على دعوته الكريمة وجهوده لعقد الجلسة.

إنني أتكلم اليوم بصفتي رئيسة لمجلس الحكماء، وهو مجموعة من القادة العالميين المستقلين أسسها نيلسون مانديلا قبل ١٥ عاما، وتعمل على معالجة النزاعات والتهديدات الوجودية التي تواجه البشرية، بما في ذلك أزمة تغير المناخ والأسلحة النووية والجوائح.

يرتبط مجلس الحكماء برابطة خاصة مع غانا من خلال حياة وإرث صديقنا الغالي الذي نفتقده كثيرا والرئيس السابق، كوفي عنان. ولدى إعداد ملاحظاتي اليوم، تذكرت إحدى أفكاره الثاقبة ذات الصلة الخاصة بمناقشتنا اليوم، وهي أن الأسرة البشرية لن تتمتع بالتنمية بدون أمن، ولن تتمتع بالأمن بدون تنمية، ولن تتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان.

وينبغي أن يكون الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان حجر الأساس لعمليات الأمم المتحدة للسلام الفعالة والقادرة على الصمود،

التهدئة العسكرية لمسرح النزاع، فمن الضروري - في رأينا - أن نكفل دعم الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة للبعثات المنتشرة في أقرب وقت ممكن.

وقد أظهرت التجربة أن معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع هي في المقام الأول مسؤولية البلدان المتضررة. وثمة سبيل آخر يتمثل في موامة البرامج الرامية إلى استكمال التحولات السياسية الحاسمة مع استراتيجيات الخروج لعمليات دعم السلام من أجل بناء القدرات المؤسسية والمعارية ذات الصلة نحو الصمود. وتحقيقا لهذه الغاية، دخل الاتحاد الأفريقي في ترتيب تعاوني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء مرفق لدعم عمليات الانتقال السياسية الحاسمة في نموذج دعم قطري. وأحث المجلس على دعم مرفق الحوكمة الإقليمي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإدارة العمليات الانتقالية الشاملة للجميع في أفريقيا، بغية اكتساب قوة دفع كأحد الاستجابات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع.

وعلى مدى العقود الماضية، كانت أفريقيا متقلبة بعدد كبير من النزاعات التي تتطلب تدخلا دوليا وإقليميا ودون إقليمي سريعا ومبتكرا وشاملا. ويشمل ذلك الكوارث الإنسانية وغيرها من التهديدات للأمن البشري. وقد أظهر طابع تلك التهديدات الناشئة، ولا سيما في أفريقيا، أنه لا يمكن لأي مؤسسة بمفردها، ولا بلد واحد، ولا منطقة واحدة في بعض الحالات، أن تواجهها على نحو كاف وسريع.

ولذلك، وبغية تحسين التأزر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ندعو إلى تحقيق هدف مشترك في التصدي للتهديدات القائمة والناشئة للسلم الإقليمي والدولي، حيث توجد حاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق. ونأمل أن توفر المشاورات الرفيعة المستوى المقبلة المشتركة بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر - على مستوى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام - مزيدا من الزخم لتعزيز مساعيها المشتركة للسلام.

وداخل القارة، يواصل الاتحاد الأفريقي العمل بصورة مجدية مع الدول الأعضاء فضلا عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لتعزيز القدرة على التصدي بسرعة لتلك التهديدات عند نشوئها

تركيز شمولي بقدر أكبر على الأسباب الكامنة وراء النزاع، من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى الفقر وعدم المساواة وتهميش الأقليات داخل البلدان. ويسرني أن مناقشة اليوم اعترفت صراحة بالنساء والشباب بوصفهما مجموعتين هامتين بشكل خاص كثيرا ما تستبعدان من عملية صنع القرار.

ومن خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سعت الأمم المتحدة إلى تعزيز التمثيل المتساوي للمرأة في عمليات بناء السلام والوساطة، ولكن الأدلة تخبرنا بأن الطريق ما زال طويلا. ويبين التحليل الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة لـ ٤٠ عملية سلام منذ نهاية الحرب الباردة أنه في الحالات التي تمكنت فيها المرأة من المشاركة، كان لها تأثير قوي على عملية التفاوض وكانت هناك فرصة أكبر بكثير للتوصل إلى اتفاق.

وبغية ضمان التمثيل العادل والإدماج المجدي لحقوق ومنظورات النساء والفتيات في عمليات السلام، من الأهمية بمكان أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا منصفا في هياكل الأمن والدفاع، وكذلك في بناء السلام والوساطة. ومن المشجع أن نرى بعثات الأمم المتحدة للسلام تضغط من أجل زيادة تمثيل المرأة في قطاعي الأمن والدفاع على الصعيد الوطني. ويجب اتخاذ إجراءات أكثر حزما لردع الأعمال الانتقامية التي تواجهها العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والتصدي لها من خلال توفير موارد هادفة وسريعة للاستجابة للتهديدات، على النحو الذي دعت إليه في وقت سابق من هذا العام رئيسة مجلسنا اليوم، وزيرة خارجية غانا (انظر S/PV.9090).

وفي سياق بناء القدرة على الصمود في إطار عمليات السلام التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، أود أن أركز بصفة خاصة على أزمة تغير المناخ، وهي مضاعف للتهديد ومحرك للنزاع. ويسرني أن هناك اعترافا متزايدا بين أعضاء مجلس الأمن - وإن لم يكن قد تم التوصل إلى توافق في الآراء بعد - فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية لتغير المناخ، وكانت هناك بعض الخطوات المتواضعة نحو إدماج اعتبارات تغير المناخ في عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، مثلا من خلال

ولكننا نعلم أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في تحويل ذلك المبدأ الأساسي إلى ممارسة. ويتعين على مجلس الأمن أن يكون قذوة ويظهر الاتساق، ويعمل من أجل المصالح الجماعية للأمم المتحدة بأسرها، والعمل بشكل أوثق مع الأجزاء الأخرى من المنظمة.

ولكي تركز عمليات الأمم المتحدة للسلام تركيزا فعالا على الأسباب الكامنة وراء النزاع وانعدام الأمن، لا مجرد أعراضها المباشرة، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر استباقية وأن يعزز نهجا يشمل الأمم المتحدة بأسرها يدعم السلام العادل والمستدام، مع التأكد في الوقت نفسه من أن عمليات السلام تستند إلى رؤى وخبرات الموظفين العاملين في جميع أنحاء الأمم المتحدة على الصعيد القطري وتكملها. وبصفتي مبعوثة خاصة سابقة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، لا تساورني أي أوهام بشأن مدى صعوبة ذلك، ولكنني أدرك بنفس القدر مخاطر الفشل والقدرة.

واعتقد أن المجلس يواجه حاليا أكبر التهديدات للسلام والأمن العالميين منذ إنشائه، بما في ذلك من خلال النزاعات العنيفة وتداخلها مع الأزمات البيئية والغذائية وأزمات الطاقة والأزمات المالية على الصعيد العالمي. لقد كشفت الحرب على أوكرانيا تماما عن عجز المجلس عن الرد على العدوان الذي يشنه عضو دائم على دولة غير نووية ذات سيادة.

وفي كثير من الأحيان، عمل أعضاء المجلس على إبقاء الأصدقاء والحلفاء الإقليميين خارج جدول أعمال المجلس، مما يقوض بشكل خطير جهود منع نشوب النزاعات. ويؤيد مجلس الحكماء مبدأ تمكين المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، من الاضطلاع بدور قيادي في منع نشوب النزاعات وحلها حيث تكون أكثر قدرة على القيام بذلك، في مناطقها، بما في ذلك من خلال عمليات السلام الإقليمية. ينبغي للمجلس أن يتعاون تعاوننا وثيقا مع المنظمات الإقليمية، ولكن حيثما تكون غير قادرة على اتخاذ إجراءات فعالة، تقع على عاتق المجلس أيضا مسؤولية التدخل.

ومنذ البداية، ينبغي أن تكون عمليات السلام مجهزة للاستجابة لمشهد النزاع المتغير الذي نراه اليوم. وكما ذكر، يلزم أن يكون هناك

المجلس على دعم تلك العملية بنشاط بغية المساعدة على تحويل وقف إطلاق النار إلى حل دائم لذلك النزاع المدمر.

لقد آن الأوان لكي ينهض المجلس ويتكلم بصوت واحد. ولن يتسنى الوفاء بولايته والوفاء بالوعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة للأجيال الحالية والمقبلة إلا من خلال المشاركة المستمرة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبناء سلام عادل ومستدام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة روبنسون على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على دعوتي إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في مناقشة اليوم المفتوحة.

تحتاج عمليات السلام الملائمة للوقت المعاصر إلى استنباط نهج جديدة تشمل الاستجابة للأسباب والدوافع الكامنة وراء النزاع. ذاك هو الإطار الطموح لمناقشتنا اليوم لأن الأدلة تشير، كما جاء في مذكرة غانا المفاهيمية (S/2022/799، المرفق)، إلى أن العوامل البنوية التي لم تعالج يمكن أن تُسهم في تجدد النزاع أثناء وجود بعثات دعم السلام أو بعدها. وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على إنجازات مجلس الأمن في تناول هذه المسائل حتى الآن.

لقد تحرك المجلس نحو مزيد من الاعتراف في مناقشاته بهذه العوامل البنوية التي لم تعالج، بما في ذلك التهديدات غير التقليدية، وكذلك في ما يأذن به من ولايات. ففي هايتي، أعرب المجلس بصورة متزايدة عن قلقه إزاء الآثار الضارة لعنف العصابات وغيره من الأنشطة الإجرامية، وأنشأ مؤخراً نظاماً للجزاءات، بينما شدد أيضاً على أن معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هايتي تتطلب حلولاً سياسية.

وقد أشارت العديد من قرارات المجلس السابقة إلى الجريمة المنظمة، وأشار المجلس مراراً وتكراراً إلى الفساد في غينيا - بيساو ومالي والصومال وجنوب السودان والعراق، ضمن حالات أخرى. ولدى

تعيين موظف للشؤون البيئية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

هذا تقدم، ولكن في رأي مجلس الحكماء يجب أن نفعل أكثر من ذلك. وبينما تزداد حدة أزمة تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، ينبغي النظر في أدوار مماثلة لعمليات السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ففي العام الماضي، تم نشر ست من أكبر ١٠ عمليات سلام للأمم المتحدة - أكثر من ٨٠ في المائة من أفراد الأمم المتحدة - في بلدان شديدة التعرض لتغير المناخ. ولذلك، نعتقد أن إدماج التحليل البيئي في عمل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام يجب الآن أن يكون أولوية.

زرت الصومال لأول مرة قبل ٣٠ عاماً، في عام ١٩٩٢، بصفتي رئيسة لأيرلندا، بسبب أزمة الغذاء هناك في ذلك الوقت. وعدت في عام ٢٠١١ مع وكالات الإغاثة الأيرلندية، لدى الإعلان عن حدوث مجاعة. والآن في عام ٢٠٢٢، يواجه الصومال ثالث مجاعة خلال ١١ عاماً، حيث فاقم النزاع المستمر والإرهاب من الصدمات المناخية المتزايدة باستمرار. يوم السبت الماضي، قتل ما لا يقل عن ١٠٠ شخص في انفجارات في مقديشو، لكن العالم بالكاد لاحظ. كان هؤلاء أمهات وآباء وأبناء وبنات وأجداد تركوا وراءهم عائلات مكرومة حزينة استهدفها متطرفو حركة الشباب. وينبغي للمآسي التي عانى منها شعب الصومال على مدى العقود الثلاثة الماضية أن تدفع جميع أعضاء المجلس إلى مضاعفة جهودهم للتصدي للتهديدات المترابطة للتطرف المصحوب بالعنف والنزاع وأزمة تغير المناخ.

الصلوات بين النزاع وتغير المناخ واضحة أيضاً في تيغراي، التي زرتها في عام ٢٠١٦ بصفتي المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بظاهرة النينيو والمناخ، وحيث شهدت العمل التعاوني الكبير الذي قامت به الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة لمواجهة الجفاف هناك، لأنه لم يكن هناك نزاع في ذلك الوقت. واليوم، تعاني المجتمعات المحلية في تيغراي وشمال إثيوبيا من كل من النزاع والصدمات المناخية، مع عواقب وخيمة حقا. ويشيد مجلس الحكماء بالمفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي ضمنت وقفاً جديداً للأعمال القتالية، ونحث

المساءلة، بما في ذلك الفساد، والاعتراف بها على الصعيد الوطني. وهي مسائل يصعب كثيراً على الحكومات أن تمتلك زمامها وتعالجها.

من الناحية المثالية، سيتعامل المجلس مع هذه المسائل بأمل ورؤية. ولن تؤدي كل مشكلة بنيوية إلى نشوب نزاع. ولكن سيكون من الخطأ رفض أن ينظر المجلس في هذه المسائل باعتبار ذلك "إضفاء للطابع الأمني على التنمية"، كما نسمع أحياناً؛ فهو بالأحرى جزء لا يتجزأ من وضع بناء القدرة على الصمود في طبيعة عمليات السلام. وقد شدد تقرير الأمين العام الأول عن عمليات الانتقال في عمليات الأمم المتحدة للسلام، الصادر في أواخر حزيران/يونيه، على الجهود اللازمة لحماية "الإنجازات التي حققتها عمليات السلام بشق الأنفس" و "لضمان نجاح الوجود الذي يخلفها" (S/2022/522، الفقرة ٤١).

وكثيراً ما كلف تحقيق إنجازات عمليات السلام في الماضي عقداً من الزمن أو أكثر من المشاركة وإنفاق بلايين الدولارات وإزهاق أرواح العديد من حفظة السلام. وتستحق هذه الاستثمارات في السلام الحماية. وقد يكون هذا مجالاً يمكن للمجلس أن ينظر فيه في اتخاذ خطوات إضافية.

وفي إشارة إلى اهتمام مجلس الأمن القوي بالسلام المستدام، وبالتوازي مع عمل لجنة بناء السلام، يمكن لأعضاء المجلس أن يراجعوا البلد المعني من وقت لآخر. ويمكن لمجلس الأمن أن يدعو ذلك البلد، مع الأمانة العامة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، إلى تقديم عرض عن التقدم المحرز في مجالات الولاية السابقة في غضون سنة واحدة وثلاث سنوات وخمس سنوات على سبيل المثال بعد اختتام البعثة. ويمكن لأعضاء المجلس أن ينظروا في القيام بزيارة ليروا بأنفسهم. وعلى سبيل المثال، لماذا لا تكون هناك بعثة زائرة تابعة لمجلس الأمن إلى سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا، وهي بلدان اختتمت فيها عمليات الأمم المتحدة للسلام في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي؟

إن أساس إدماج العوامل البنوية والاجتماعية في عمل عمليات السلام هو الفهم - لا فهم تاريخ البلد وسياساته ونزاعه فحسب، بل

تجديد المجلس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على سبيل المثال، أشار إلى

"أهمية إسراع حكومة العراق بتنفيذ إصلاحات مجدية تهدف إلى تلبية المطالب المشروعة لشعب العراق في التصدي للفساد..." (القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢)، الفقرة الثامنة من الديباجة) وكثيراً ما دعم المجلس مبادرات العدالة الانتقالية، بما في ذلك في إصدار ولايات لعمليات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا، وربط صراحة مجال العمل هذا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وأشارت كينيا في مذكرتها المفاهيمية لاجتماع المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بشأن التنوع وبناء الدولة (S/2021/854، المرفق)، إلى أن معظم الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس تتبع من نزاعات داخلية حول الهوية الإثنية أو العرقية أو الدينية أو الحزبية أو الاجتماعية والاقتصادية. وبينت أن تهميش الجماعات واستبعادها من العمليات السياسية ومن الموارد الاقتصادية قد أدّى إلى العنف وتشكيل حركات انفصالية.

وليبريا مثال على قرارات المجلس التي تشير إلى الإقصاء الاجتماعي. وعندما خدمت هناك، كانت ليبريا موضع دراسة للتناقضات بين الثروة الهائلة المستمدة من استغلال مواردها الطبيعية، من ناحية، والحرمان الحاد لمعظم سكانها والهيكل المالي الذي ظل دون تغيير لفترة طويلة جداً، من ناحية أخرى. وكان أعضاء لجنة بناء السلام وأعضاء المجلس يقولون لي إن هذه مسألة "إنمائية". ولكن كل عملية سلام تحتاج إلى النظر في جميع العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التسبب في نشوب النزاع أو عودة نشوبه. وكان الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته في ليبريا يتعلق أيضاً بالسلطة وعدم المساواة وعدم الثقة في الحكومة. وقد ساعدت الصياغة التي استخدمها المجلس في هذه الحالة على توفير فرصة إضافية لمناقشة الإقصاء الاجتماعي، وهو ما كان أمراً ذا قيمة كبيرة. وقد يكون من الصعب طرح مسائل من قبيل البنية المالية للدولة وإدارتها، وأثر شبكات السلطة غير الرسمية الموازية، ودور الجريمة المنظمة، ومسائل

وبوصفنا مجلس الأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية رئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إن تحقيق التوازن الصحيح بالأدوات التي ننشرها لعمليات السلام أمر بالغ الأهمية لضمان استدامة السلام الذي نسعى إليه في جميع أنحاء العالم.

والصلة بين السلام والتنمية واضحة للجميع. ذكر التقرير الأخير عن أهداف التنمية المستدامة أن الأزمات المتتالية والمتراطة تعرّض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لخطر جسيم، إلى جانب السلام والأمن وبقاء البشرية نفسها. ونتفق مع بيان الأمين العام الذي أدلى به أمام اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو ٢٠٢٢، وقد أصاب به عين الموضوع:

”يجب أن نرتقي عالياً لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة - وأن نبقي أوفياء لوعدنا بعالم يسوده السلام والكرامة والازدهار على كوكب معافى“.

ولذلك، يجب أن نكفل التمويل في جميع مراحل إحلال السلام إذا أردنا أن نحقق أي قدر من النجاح في معالجة النزاعات الطويلة الأمد والمعقدة التي نواجهها حالياً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى وجود نظام إيكولوجي قوي لجعل الصلة الثلاثية بين الركائز حقيقة واقعة وتعزيز الاستجابات التحويلية التي تركز على المنع والمراعية لحالة النزاعات اللازمة لتسريع العمل لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويساور غانا القلق إزاء عدم تخصيص موارد كافية للتدخلات غير العسكرية في عمليات السلام بالمقارنة مع العناصر العسكرية. وعلى نحو ما أشار الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥، فإن التغيرات في النزاعات قد تتجاوز بسرعة قدرة عمليات الأمم المتحدة للسلام على الاستجابة (انظر S/2015/446). وتهدد هذه الفجوة في القدرة على الاستمرار الآن بعثات حفظ السلام الحالية، حيث يلجأ عدد من البلدان المضيفة للبعثات إلى قوات خارجية للتدخل، بينما تحد في الوقت نفسه من ولايات بعثات السلام.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن البلدان الفقيرة تتحمل عبء التصدي للتعقيدات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي

أيضاً فهم اقتصاده وأدوات السلطة غير الرسمية داخل المجتمع، بما في ذلك العناصر التي تستفيد من استمرار النزاع أو من استمرار ضعف مؤسسات الدولة.

لا تزال توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ وثيقة الصلة بوضع نهج أفضل لعمليات السلام. وأشار تقرير الفريق إلى أن عمليات السلام ”في أغلب الحالات“ لم تعالج ”الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه“ بفعالية (S/2015/446، الفقرة ١٤). وأوصت بأن تتبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة ”تحليلاً أكثر مراعاة للفوارق الدقيقة بين الدوافع المعقدة للنزاعات“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥١).

ويضاغف موضوع اليوم من الأهمية المستمرة لتوصية الفريق هذه. وبينما لا يتوقع من أي عملية سلام أن تعالج المسائل عن آخرها، ينبغي لنا أن نفكر، بكل تواضع كدخلاء، في السياق الكامل والمعقد الذي تتدخل فيه هذه العمليات وأن نشهد عليه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي لجمهورية غانا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع الوزراء والمسؤولين الذين سافروا من عواصمهم، وكذلك جميع أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء فيه، على مشاركتهم في المناقشة المفتوحة اليوم.

وأشكر الأمين العام على بيانه الهام وأرحّب بوضوح آرائه بشأن أفضل السبل لإدماج بناء القدرة على الصمود الفعال في عمليات السلام من أجل السلام المستدام. كما أشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي، والسفير بانكول أدوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة ماري روبنسون، الرئيسة السابقة لأيرلندا والرئيسة الحالية لمجلس الحكماء، والسيدة كارين لاندغرين، المديرية التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات والثاقبة.

الإرهاب، والتدابير غير العسكرية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات. ونأمل أن تفضي مناقشة اليوم إلى عملية تؤدي لتحويل نموذج عمليات السلام إلى استجابة لظروف اليوم. ولا يمكن ترك بناء القدرة على الصمود إلى نهاية عملية حفظ السلام؛ يجب أن يكون هدفا رئيسيا، حتى في بداية عمليات السلام.

ثانيا، يتعين على المجلس أن يرتقي إلى مستوى ولايته وأن يتعامل مع التوصية الحاسمة الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن الحاجة إلى طرائق جديدة للتعامل مع الإرهاب والتطرف العنيف والتهديدات الناشئة للسلام والأمن في عالمنا اليوم. فلا تزال التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان تتضاعف مع كل يوم يمر دون اتخاذ أي إجراء.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تفعيل خطتي المجلس المتعلقين بالشباب والنساء، وجعلهما من الركائز الأساسية لدعم الأمم المتحدة من أجل بناء القدرة على الصمود في التصدي للتحديات الحالية لانعدام الأمن. تواجه النساء والشباب تحديات خاصة في مجتمعاتهم، لأنهم يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاع والعنف.

وأخيرا، بينما تضطلع مختلف أجهزة الأمم المتحدة بمسؤوليات منفصلة تؤثر على الصلة بين السلام والتنمية، فإن مجمل جهودنا لا يرقى عمليا إلى مستوى الظروف التي يزدهر فيها السلام. ومن المهم أن يشجع المجلس على اتخاذ إجراءات متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تستهدف خطة بناء القدرة على الصمود من أجل السلام المستدام. ويجب أن تكون المساهمة الجماعية للمنظومة جزءا لا يتجزأ من الطريقة التي يتم بها اعتماد الولايات وتنفيذها.

وفي الختام، فإن قدرتنا على تحقيق السلام والأمن تعتمد على قدرتنا على فهم الظروف الكامنة وراء النزاع ومعالجتها بقدر ما تعتمد على قدرتنا على إدارة النزاع. ويحدوني الأمل في أن تقربنا هذه المناقشة المفتوحة من ذلك الفهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

تسبب ارتفاع مستويات الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، بينما تتحمل في الوقت نفسه تكاليف العمليات العسكرية اللازمة لهزيمة الإرهابيين. ويجب أن يكون إدماج بناء القدرة على الصمود بشكل فعال في عمليات السلام شاغلا رئيسيا للمجلس إذا كان له أن يظل ضامنا موثوقا للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وإذا كانت ثمة حاجة إلى أي دليل، فلا نحتاج إلى النظر أبعد من منطقة الساحل، حيث يجري اختبار استقرار الدول وقدرتها على البقاء يوميا، مع تزايد العنف والوفيات مع كل هجوم. ولكن منطقة الساحل - التي تشهد ٣٥ في المائة من الوفيات المتصلة بالإرهاب في العالم، وفقا لأحدث طبعة من مؤشر الإرهاب العالمي - ليست المنطقة الوحيدة التي تقشل فيها استجابة المجلس التقليدية في مواجهة طبيعة التهديد.

ومن الواضح أن السلام المستدام اليوم يتطلب، حتى في الوقت الذي ننظر فيه في سبل مواصلة إصلاح حفظ السلام لضمان التمويل البرنامجي الكافي، ضرورة أن ننظر أيضا في سبل جعل نجاحات العمليات العسكرية ضد الإرهابيين أكثر دواما من خلال معالجة العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تفاقم التهديد الإرهابي. وفي منطقة الساحل والمنطقة الساحلية لغرب أفريقيا، تعمل آثار تغير المناخ، بما في ذلك التشرذم وانعدام الأمن الغذائي، والفقر والإقصاء، وانخفاض مستويات التعليم، وبطالة الشباب، من بين أمور أخرى، على توفير أرض خصبة للتطرف والتجنيد. إن إيجاد حل للفجوة الآخذة في الاتساع بين توقعات المواطنين وقدرة الدول على توفير المنافع العامة والحفاظ على وجود الدولة مسألة أمنية بقدر ما هي تحد للقدرة على الصمود في مجال التنمية. ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل ذلك الشاغل، الذي له صلة وثيقة بالسلم والأمن الدوليين والذي يعتبر تقليديا جزءا من عمليات الانتقال في مجال حفظ السلام. وأود الآن أن أدلي بعدد من النقاط بشأن سبل إدماج القدرة الفعالة على الصمود في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام.

أولا، ثمة حاجة ماسة وملحة إلى إعادة تشكيل عمليات الأمم المتحدة للسلام لضمان تحقيق توازن يحدد وفقا للحالة بين الأعمال العسكرية الرامية إلى استعادة السلام، بما في ذلك من خلال دحر

ولكن لنكن واضحين. لكي ننجح، يجب أن نحظى بدعم وتعاون البلدان المضيفة من أجل التنفيذ الكامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام وولايات البعثات. ونسلم كذلك بأن عمليات السلام وحدها لا يمكن أن تعالج الأسباب والدوافع الكامنة وراء النزاع، وهي تحديات متداخلة بين الأجيال تتطلب جلوس مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة حول طاولة المفاوضات، بما في ذلك الحكومات المحلية والوطنية، وقادة المجتمع المدني، والمنظمات الإنسانية، والقطاع الخاص، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وهناك مجموعة رئيسية أخرى كثيرا ما تستبعد من العملية السياسية، وهي النساء. يجب أن نعمل على ضمان دمج وجهات نظر المرأة عبر مهام عمليات السلام بحيث يصبح الإدماج المجدي للنساء والفتيات في العملية السياسية وصنع القرار هو القاعدة. وللخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دور حيوي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل حصول الشباب على مقعد حول الطاولة، لأننا نعلم أن مشاركتهم في السلام والأمن ضرورية لاستمرارية السلام. لننظر إلى أفريقيا وحدها: متوسط العمر فيها ١٩ عامًا. وهذا يخبرنا بمدى أهمية الشباب لمستقبل أي عملية سلام.

وفي العديد من الحالات، شهدنا أيضا أهمية أن تتولى الجهات الفاعلة الإقليمية زمام المبادرة، ولا سيما في حالة الاتحاد الأفريقي. ونشيد بجهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والاستقرار في القارة، ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة تنفيذ أطر الامتثال لعمليات دعم السلام.

تتمتع الأمم المتحدة بميزة نسبية فريدة في النهوض بالسلام المستدام. ولدينا القدرة على التنسيق عبر المجتمع الدولي لتحديد أهداف واضحة وقابلة للتحقيق. وتتيح خطة الأمين العام الجديدة للسلام، على النحو الوارد في تقرير خطتنا المشتركة (A/75/982)، فرصة مهمة للنظر في كيفية جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للتحديات المعاصرة بينما نعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

والولايات المتحدة، من جانبها، لا تزال ملتزمة التزاما عميقا بجهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ووفقا لما طالبت به خطتنا المشتركة، نؤيد

أعطي الكلمة للمثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نعرب عن التقدير لجهود غانا في عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم المستنيرة.

وأود أن أبدأ بأخذ لحظة للإشادة بأولئك الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم سعيا لتحقيق السلام، وخاصة أولئك الذين جادوا بأرواحهم لحماية الآخرين.

إن تحقيق السلام المستدام يتطلب منا جميعا أن نتكاتف ونكفل أن تكون عمليات الأمم المتحدة المعاصرة للسلام متعددة الأبعاد ومتكاملة حقا. وإن الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان أمور أساسية بغية تحقيق السلام المستدام، على نحو ما أشارت السيدة روبنسون. وقد دعانا الأمين العام إلى أن نفعل ذلك بالضبط من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تشدد على أولوية السياسة في تسوية النزاعات والدور الذي تؤديه عمليات السلام في دعم الحلول السياسية. وتذكرنا بأن مهمة حفظة السلام هي إيجاد مساحة للحلول السياسية ودعم الجهات المعنية المحلية خلال قيامها بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وهذا هو ما يبدو عليه الأمر في الممارسة العملية. فبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حدد مجلس الأمن رؤية استراتيجية لدور البعثة في دعم الحكم الشامل للجميع والخاضع للمساءلة. وفي مالي، كلفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدعم تنفيذ مالي لاتفاق السلام والمصالحة في مالي ووضع استراتيجية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف في وسط البلد. وفي كلتا الحالتين، وجدنا أن قادة عمليات السلام يمكنهم العمل بمزيد من الفعالية والثقة عندما يكون لديهم إدراك واضح لما يتوقع منهم مجلس الأمن تحقيقه. ولهذا السبب بدأنا في إدخال رؤى استراتيجية أطول أجلا في ولايات عمليات السلام.

السياسية والسلم والأمن؛ ورئيسة مجلس الحكماء، ماري روبنسون؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، السيدة كارين لاندغرين على مساهمات كل منهم.

إن مناقشتنا اليوم للإدماج الفعال لبناء القدرة على الصمود في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام يرجع إلى أن توجيهات وتنفيذ الولايات المسندة إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام متعززة بوضوح من حيث توقعاتنا وتجربة شعوب العالم التي ابتليت بانعدام الأمن وعدم الاستقرار. وقد أتاحت لنا اليوم الفرصة لإلقاء نظرة صريحة على أدواتنا لبناء السلام ووضع توصيات محددة وواقعية لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام وضمان أن تكون الولايات ذات الصلة متناسبة مع فعاليتها المطلوبة في الميدان.

وينبغي للدinاميات الأمنية للمجتمع الدولي في التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة للسلم والاستقرار الدوليين أن تأخذ في الحسبان الطابع المتغير للأزمات والنزاعات. ويجب أن نعالج أوجه القصور الهيكلية والمتكررة على حد سواء وأن نشجع على تعديل ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كأداة لاستدامة السلم والأمن الدوليين بغية ضمان استجابة كافية للعديد من الأزمات والنزاعات التي تستقطب العالم اليوم.

ويتطلب تعزيز القدرة على الصمود داخل عمليات حفظ السلام اتباع نهج متعدد الأبعاد تدعمه ولايات أوضح وأكثر واقعية تتضمن تعزيز سياسات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وتحسين إدارة وتدريب ذوي الخوذ الزرقاء. وبالنسبة لغابون، فبالإضافة إلى تلك المسائل المهمة، التي التزم بها الرئيس علي بونغو أونديمبا التزاماً لا هوادة فيه، فإن تحويل عمليات حفظ السلام إلى أدوات لإدامة السلام تتكيف مع التحديات المعاصرة يتوقف على عدة عوامل أساسية، مثل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وتحسين التنسيق فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك في سياق عمليات الانتقال.

إن دور لجنة بناء السلام كجسر بين مختلف هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بما في ذلك المشاركة الشاملة لعدة قطاعات

بقوة الدور الموسع للجنة بناء السلام عبر مجموعة من المسائل، بما في ذلك حقوق الإنسان وتغير المناخ، ونرحب بمساهمتها في جلسة اليوم. للجنة بناء السلام دور مهم في عقد الاجتماعات ويمكن أن تساعد على حشد الاهتمام بالجهود الدولية لبناء السلام والالتزام بها.

وأود أيضاً أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تنفذ الآن استراتيجيتها الخاصة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار. ويستند هذا الجهد إلى الدروس المستفادة من تجاربنا الخاصة في البيئات المتأثرة بالنزاع ويديمج أفضل الممارسات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع أسباب نشوبه في المستقبل. والواقع أن الأمم المتحدة قد طبقت العديد من الدروس نفسها، من قيمة المشاركة المحلية إلى أهمية إدماج جميع الأنشطة الدبلوماسية والإنسانية والأمنية في إطار خطة متسقة.

والولايات المتحدة على استعداد لمواصلة العمل داخل المجلس وخارجه لمعالجة جميع أسباب نشوب النزاع المسلح. فلنواصل معاً دعم العمل البطولي الذي يقوم به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة ونفعل كل ما في وسعنا لإنهاء النزاعات التي طال أمدها وبناء سلام مستدام.

السيد إيمونغولت (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهني غانا على رئاستها لمجلس الأمن وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعم غابون الأخوي.

وأشرككم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى، التي تحظى بأهمية خاصة لغابون. نحن مقتنعون حقاً بالدور المحوري الذي تؤديه عمليات حفظ السلام في حل النزاعات وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الزاخرة بالمعلومات والإصلاحات التي أجريت خلال فترة ولايته الأولى فيما يتعلق بكل من هيكل السلام والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة وهيكل عمليات حفظ السلام نفسها، مع الهدف المعلن المتمثل في الحد من مسألة التجزؤ داخل منظومة الأمم المتحدة في تحقيق ولايتها الخاصة بالسلام والأمن.

كما أشكر الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السفارة مارتا بوبي؛ والسفير بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون

العام على كلماته الحكيمه، ومقدمي الإحاطات على رسائلهم المحفزة للتفكير أمام مجلس الأمن. وأنا فخور بشكل خاص بالجلوس حول هذه الطاولة والاستماع إلى رئيسة أيرلندا السابقة، السيدة ماري روبنسون. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا العمل على معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع ودوافعه. والفشل في ذلك يعني أننا نكلف أنفسنا بالتصدي لنفس التحديات الأمنية بصورة متكررة.

إن الطريق إلى السلام المستدام ليس مستقيما. وقد أظهر التاريخ أن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس يمكن أن تكون هشة ويمكن تقويضها. وأيرلندا تعرف ذلك مباشرة من تجربتها الخاصة في عملية السلام. ولهذا السبب، نعطي الأولوية للصلة بين حفظ السلام وبناء السلام خلال فترة عضويتنا في المجلس. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثال رائع على تعددية الأطراف والتضامن الدولي. وفي جميع أنحاء العالم، يعمل النساء والرجال بلا كلل، وبعضهم يضحون بحياتهم، لحماية المدنيين وحل النزاعات. وهم يفعلون ذلك لتهيئة الظروف اللازمة للسلام المستدام. وأنا فخور بشكل خاص بحفظة السلام الأيرلنديين، الذين يعملون مع مواطني الدول الأعضاء الأخرى ويخدمون الأمم المتحدة بهذا التميز. ونعلم أن عملياتنا لحفظ السلام يجري نشرها في بيئات تزداد صعوبة وتعقيدا، حيث لن تكفي الحلول العسكرية وحدها. وتتطلب تلك التحديات استجابة شاملة ومنسقة عبر جميع ركائز عمل الأمم المتحدة.

ولكي يكون السلام قادرا على الصمود ومستداما، يجب أن يكون شاملا للجميع وأن تمسك بزمامه الجهات الفاعلة المحلية. وقد أوجد لنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتخذ قبل ما يزيد قليلا على ٢٢ عاما، طريقا إلى تحقيق السلام والأمن بشكل أكثر فعالية. ولهذا السبب، تجعل أيرلندا من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن محورا رئيسيا طوال فترة عضويتها في المجلس. ويمكن للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أيضا أن تُحدث تحولا. ومع ذلك، يجب أن نستثمر بشكل صحيح لتحقيق تلك الإمكانيات. ويمكن أن يساعد دعم تلك الجهود في

مع الشباب والنساء وأضعف فئات السكان، فضلا عن دورها في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جعلها عنصرا رئيسيا للحفاظ على الاستقرار. ويجب أن يكون بناء السلام جزءا لا يتجزأ من ولايات عمليات حفظ السلام، لأن إعادة إعمار البلدان الخارجة من الأزمات تظل في كثير من الأحيان مهمة حساسة تتطلب التزاما هادفا للمجتمع الدولي.

ويجب أن نعزز ثقافة منع نشوب النزاعات المسلحة بغية التصدي بفعالية للتحديات الأمنية والإنمائية المترابطة التي تواجهها البلدان التي تعاني من أزمات مزمنة أو دورية. وتتوقف استدامة جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام على تلك المسألة الرئيسية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعزز الوسائل المتاحة للأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات المسلحة. ويجب أن نعتمد استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات المسلحة تأخذ في الحسبان أسبابها الجذرية. وفي ذلك الصدد، فإن تعزيز وتطوير الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك آليات المنع، أمر لا بد منه، وكذلك تخصيص الموارد للدبلوماسية الوقائية.

وفي وسط أفريقيا، لم ننشئ قنوات للمشاورات في إطار تدابير بناء الثقة فحسب، بل أنشأنا أيضا آلية دون إقليمية للكشف عن دلالات لنشوب النزاع، تعرف باسم آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، التي يقع مقرها في بلدي، غابون. نحن مقتنعون بأننا كلما اتجهنا إلى منع الأزمات والإنذار المبكر، كلما كانت استجابتنا الجماعية أفضل لتحقيق السلام. ولذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو إلى تعزيز القدرات المالية واللوجستية لآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا سعيا إلى التفعيل الكامل للمبادرة دون الإقليمية.

وفي الختام، أؤكد من جديد أهمية تشكيل نماذجنا لتعزيز ثقافة السلام المستدام. ويجب أن يكون المجلس قادرا على استعادة السلام أينما انتهك، والحفاظ عليه حيثما كان هشاً وتوطيده حيثما يحتاج إلى تعزيز.

السيد بيرن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين

واقعة في نهاية المطاف. ونحتاج أيضا إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة ويقودها الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يؤدي تقرير الأمين العام المقبل عن هذه المسألة إلى إجراء مناقشة مفتوحة وصریحة وأن يتيح فرصة سانحة لإحراز تقدم ملموس.

في الختام، سأتحول إلى مسألة العمليات الانتقالية. فعندما تغادر عمليات السلام أو تعيد تشكيل استراتيجيتها أو وجودها، من الحيوي أن تكون منظومة الأمم المتحدة مستعدة للحفاظ على مكاسب السلام التي تحققت والبناء عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، قادت أيرلندا جهود اتخاذ القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، وهو أول قرار لمجلس الأمن بشأن عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة. ويسعى ذلك القرار إلى ضمان ألا يُنظر إلى السلام على أنه لحظة. فالسلام لا يعني التوقيع على اتفاق سلام أو إجراء انتخابات أو مغادرة بعثة لحفظ السلام. وإنما هو عملية. ويستغرق الأمر وقتا وتخطيطا وموارد.

ومن الضروري أن يكون لدينا فهم مشترك بأنه مع انتهاء النزاع، تظل التزاماتنا قائمة. ويكتسي ذلك أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين، الذين كثيرا ما يواجهون مخاطر متزايدة أثناء عمليات الانتقال وبعدها على السواء. ولهذا السبب، تعمل أيرلندا على إدماج التخطيط للمرحلة الانتقالية في ولايات حفظ السلام. ويجب على المجلس أن يواصل العمل لضمان أن توفر عملياتنا للسلام أفضل فرصة ممكنة للنجاح. ونحن مدينون بذلك لحفظة السلام التابعين لنا، ومدنيون به بقدر أكبر لجميع الأشخاص الذين يُرسل حفظة السلام لحمايتهم.

السيد كواترا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيب تمنياتي وتحياتي لكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسة غانا لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم أيضا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في بناء السلام والحفاظ على السلام، وخاصة في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونأمل أن تساعدنا مبادراتكم اليوم في تحسين فهمنا للصلات بين حفظ السلام وبناء السلام ودور الأطراف المعنية ذات الصلة. وأود أيضا أن نشكر

معالجة الأسباب الكامنة وراء حالات النزاع. ويتطلب تهيئة بيئة حامية وقادرة على الصمود مشاركة المجتمعات المحلية ومدخلاتها. وهذا يعني وضع النساء والشباب في صدارة ومحور الاستجابات الوطنية والإقليمية منذ البداية، وليس كفكرة لاحقة. وخلال فترة ولايتها كعضو منتخب في مجلس الأمن، تعمل أيرلندا على الاعتراف بأهمية النساء والشباب في قرارات المجلس المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام، ولا سيما ولايات حفظ السلام. وتتخذ نفس النهج إزاء حقوق الإنسان من خلال القول باستمرار إن تدابير مكافحة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الإرهاب، يجب أن تمتثل للقانون الدولي. وأود أن أشدد على أن ذلك يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن خلال التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، يمكننا أن نساعد في التخفيف من حدة العنف وانعدام الأمن والجنوح إلى التطرف وتنامي الإرهاب.

ويجب علينا أيضا أن نتصدى للدوافع الأخرى للنزاعات، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ويعترف العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أغلبية أعضاء المجلس، بالصلة الواضحة بين تغير المناخ وعدم الاستقرار. وقد أسمعت نحو ١١٣ دولة عضوا أصواتها في العام الماضي من خلال تقديم مشروع قرار مواضيعي يحدد تلك الروابط (S/2021/990). وعلى الرغم من عدم اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار ذلك الذي تمس الحاجة إليه، فقد ظل يدرج بشكل متزايد المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في ولاياته لحفظ السلام. ومن المهم ضمان استمرار هذا العمل.

إن لدينا أدوات إضافية للسلام تحت تصرفنا. فلجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من توجيه الجهود الجماعية لمختلف الأطراف المعنية. ولا يمكن الحفاظ على مكاسب بناء السلام إلا إذا وصلنا دعم برامج بناء السلام، وهذه البرامج ذات تكلفة مالية. ويجب أن نعزز الجهود الرامية إلى ضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام. ويجب أن نكفل أن تصبح القفزة النوعية التي دعا إليها الأمين العام حقيقة

وبناء السلام. وفي ذلك السياق، أود أن أقدم الملاحظات التالية لكي ينظر فيها المجلس:

أولاً، في النزاعات المعاصرة، غالباً ما تكمن الحلول في المجالين السياسي والاجتماعي، وليس على الجبهة الأمنية فحسب. وعلى هذا النحو، يمكن لعمليات السلام أن تهيئ الظروف لترسيخ العمليات السياسية والاجتماعية ولكنها لا يمكن أن تحل محلها.

ثانياً، نعتقد أن حفظ السلام وبناء السلام يستبعد أحدهما الآخر. والمحاولات الرامية إلى توسيع نطاق دور بعثات حفظ السلام ليشمل مهام بناء السلام لن تعزز أياً منهما، بل ستضعفهما في الواقع. ويمكن للعنصر العسكري لحفظ السلام أن يؤدي فحسب دوراً تمكينياً ولكنه لا يمكنه أن يحقق بناء السلام بمفرده. في هذا الصدد، إن ما نحن بحاجة إليه الآن هو التقييم الواقعي.

ثالثاً، فيما يتعلق بحفظ السلام في أفريقيا، تُعطى الأولوية للحلول النابعة من المنظمات الإقليمية الأفريقية، وهذا مسار جيد ينبغي اتباعه لحسم العديد من الصراعات المسلحة المعاصرة.

رابعاً، تسلم الهند بأولوية الحكومات والسلطات الوطنية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة باستدامة السلام وتولي دور القيادة فيها. وما يقتضيه الأمر هو العمل مع الدول الأعضاء، تماشياً مع متطلباتها واحتياجاتها الوطنية، بدلاً من الدعوة إلى صفات أو حلول من الخارج.

خامساً، بوصفنا أكبر ديمقراطية في العالم، لدينا اقتناع مؤداه أن هياكل الحكم التمثيلية والشاملة ستساعد على تحقيق الاستقرار في السلام، وحماية الحقوق الأساسية، وحماية سيادة القانون، وجعل الحكم تمثيلاً وشفافاً ومتجاوباً ومحوره الإنسان. ويجب أن نشجع على الحفاظ على هياكل الحكم هذه في البلدان التي تشهد صراعات. وهذا يتطلب أيضاً منحها الوقت والحيز اللازم لتقديم الخدمات بكفاءة.

سادساً، الحساسية والشمولية بين الجنسين في الحكم وقطاع الأمن تعزز بناء الدولة. وبالمثل، مهما شددنا على تهيئة بيئة توفر الفرص للشباب للخروج من الصراع فلن نكون مبالغين في تشديدنا.

الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على أفكاره الثاقبة، ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم المفيدة والهامة.

بدأت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قبل سبعة عقود بوصفها بعثات بسيطة نسبياً، أحادية البعد إلى حد كبير، مصممة لحفظ السلام وتيسير العمليات السياسية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات. وقد تغير هذا السياق كثيراً على مر السنين. واليوم، تشهد البيئات السياسية والأمنية، فضلاً عن طابع النزاع، تحولات جوهرية. فقد أصبحت بيئة اليوم أكثر تعقيداً وإبهاماً وتقلباً وغموضاً. فالنزاعات أكثر تشرذماً بكثير، حيث تشارك فيها جهات من غير الدول، بما في ذلك الميليشيات المسلحة والإرهابيون والجماعات الإجرامية المنظمة، بدعم سياسي في كثير من الحالات. وأسهمت أوجه التقدم التكنولوجي أيضاً في تغيير طابع هذه النزاعات بطرق عديدة. وتتمتع الجماعات الإرهابية المتطرفة والمتشددة بإمكانية غير مسبوقة للوصول إلى مختلف الأدوات التكنولوجية للتحريض ونشر الدعاية والقيام بالتجنيد، فضلاً عن شراء الأسلحة وإجراء تحويلات مالية غير مشروعة. وكثيراً ما تتسم مسارح النزاع بانتهيار سيادة القانون وغياب مؤسسات فعالة للدولة وانتشار الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وهذه العوامل يستغلها أيضاً الإرهابيون والجماعات المتطرفة لخدمة أهدافهم الشائنة.

وفي هذا البيئات المعقدة، كثيراً ما تكون عمليات الأمم المتحدة للسلام مثقلة بأهداف تتجاوز الولايات التقليدية لحفظ السلام. وتتعامل عمليات الأمم المتحدة للسلام الآن مع مهام متعددة الأبعاد تشمل بناء قدرات الحكومات المضيفة في قطاع الأمن وتقديم المساعدة الإنسانية ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وضمان المشاركة الشاملة للمرأة والفئات المهمشة في العمليات السياسية. وكثيراً ما تتجاهل سلة المسؤوليات دائمة التوسع هذه، بالنسبة للعديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الأسباب الكامنة وراء النزاع وانعدام الأمن. ولذلك، فإن الحاجة الآن تتمثل في اتباع نهج كلي والقيام بعمل منسق ووضع استراتيجية واضحة تتصدى للتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام

مختلفة في أفريقيا منذ عام ٢٠١٥. وستظل الهند مضاعفا للقوة لجميع جهود بناء السلام، وخاصة لأشقائنا في أفريقيا. وأشكر غانا على قيادتها لهذا الموضوع.

السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أهني معاليكم، سيدتي وزيرة، على تولي غانا رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأرحب بملاحظات الأمين العام وملاحظات رئيسة أيرلندا السابقة، التي تتولى الآن رئاسة مجلس الحكماء، معالي السيدة ماري روبنسون. وأشكر السيدة مارتا بوبي والسيدة كارين لاندغرين على إحاطتهما. أشكر أيضا السفير بانكول أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، على أفكاره. وأهنئه، ومن خلاله، أهني مفوضية الاتحاد الأفريقي على دورها في وقف الأعمال القتالية في إثيوبيا، وهو دور متفق عليه في إطار مفاوضات جرت بوساطة الاتحاد الأفريقي.

تشيد كينيا بأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وبجهودهم في حماية المدنيين والسلام والأمن. إننا نحزن على أولئك الذين دفعوا الثمن النهائي أثناء قيامهم بواجبهم ونكرمهم.

ويرسل مجلس الأمن رجالا ونساء يرتدون الخوذة الزرق الشهيرة إلى طريق محفوف بالمخاطر لتنفيذ الولايات التي نتفاوض بشأنها ونعتمدها. ونحن مدينون بواجب تقديم الرعاية لهم وللبلدان والمجتمعات التي نوفدهم إليها. وأقل ما يمكننا القيام به هو أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تكون الولايات والمعدات وغيرها من العوامل التمكينية ملائمة للغرض.

ولكي نترجم ذلك إلى حقيقة واقعة، يجب أن نقيم الأداء باستمرار وبمهنية وأن نكفل وجود مساءلة في جميع مراحل عملية حفظ السلام. ولهذا السبب تؤيد كينيا تأييدا تاما مبادرة الأمين العام العمل من أجل حفظ السلام، ومبادراته المعززة للعمل من أجل حفظ السلام وجميع أحكامها.

إن العمل الذي نرسلهم للقيام به في مناطق مثل منطقة الساحل يضعهم بشكل متزايد في مواجهة الجماعات الإرهابية المصممة. وإذا

سابعاً، ثمة حاجة ملحة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام لكي تكون أكثر فعالية. ولا يزال التمويل غير الكافي لأنشطة بناء السلام يشكل عقبة أمامها.

أخيرا وليس آخرا، فإن التهديد الذي يشكله الإرهاب، كما أبرزته أيضا المذكرة المفاهيمية للرئاسة لهذه المناقشة المفتوحة (انظر S/2022/799، المرفق) يحتاج إلى صوت موحد من المجتمع الدولي. وينبغي لنا أن نعزز قدرات قوات الأمن في الدول المضيفة، وأن نتكاتف لمنع القوى الإرهابية من الوصول إلى الموارد المالية، وأن نشجب بشكل جماعي أفعال أولئك الذين يوفران ملاذات آمنة للإرهابيين، والذين يقفون إلى جانبهم ويدافعون عنهم، بما في ذلك في سياق نظم جزاءات مجلس الأمن.

قدمت الهند إسهامات كبيرة في كل مجال من المجالات التي عرضناها اليوم. لقد كنا بناة جسور وميسرين لتوافق الآراء بشأن العديد من الملفات المثيرة للجدل التي تناولها المجلس في العامين الماضيين. وقد دعونا بقوة إلى كفاءة بقاء ولايات حفظ السلام موضوعية ومحددة جيدا ومركزة. يجري في الوقت الراهن نشر ما يقرب من ٨٠٠ ٥ من أفراد الجيش والشرطة الهنود بصفة حفظة سلام في ٩ من أصل ١٢ بعثة نشطة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وما فتئت أيضا عضوا نشطا في لجنة بناء السلام منذ إنشائها.

لقد اضطلعنا دائما بدور بناء ومهم في سياق بناء السلام من خلال شراكتنا الإنمائية الواسعة النطاق مع بلدان الجنوب على الصعيد العالمي، بما في ذلك في أفريقيا. في الفترة القصيرة من السنوات الخمس الماضية، نما صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧، ليصبح محفظة تضم ٦٦ مشروعا إنمائيا بالشراكة مع ٥١ دولة نامية، بما في ذلك ١٧ دولة عضوا من أفريقيا. في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن مساهمة الهند في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وشراكتنا مع أفريقيا تقوم على بناء أدوات تمكين تمكّن أفريقيا من إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. والتزمت الهند بقروض ميسرة بأكثر من ١٢ مليار دولار لمشاريع

البعثات والتي استبدت بها أعمال العنف التي تمارسها حركة الشباب ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن عمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، من قبيل العملية في الصومال، لديها ولاية مجلس الأمن. وهي تناضل من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات التي تطالب بها الدول الأعضاء. وهي تستحق أولوية وموارد متماثلة. وقد علمتنا التجربة الصعبة أن الترتيبات الطوعية والمخصصة تعوق التخطيط السليم والعمليات. لقد حان الوقت لتجاوز المناقشات الدائرية التي لا تفضي بنا إلى أي مكان، وتأييد دعم عمليات الاتحاد الأفريقي من اشتراكات الأمم المتحدة. وتلك هي التوصية الأولى الموجهة إلى التزام المجلس بالتغلب على الجماعات الإرهابية والوقوف إلى جانب أفريقيا.

أما التوصية الثانية فيجب علينا أن نقوم بعمل تشغيلي أفضل لحماية المدنيين بنشر حفظة السلام والمعدات التي لدينا الآن. ويجب على البلدان المساهمة بقوات أن تعد أفرادها لرفع مستويات أدائهم حال وصولهم إلى الميدان. ونتفق بشدة على أن سلامة حفظة السلام أمر في غاية الأهمية، وكذلك حماية المدنيين والتنفيذ المتين للولايات التي يعمل حفظة السلام في إطارها.

وتتضمن تلك التوصية أيضاً الحاجة إلى إجراء تحليل مُتأنٍ ومستمر وذي مصداقية لسباق النزاع. وينبغي أن تكون خريطة النزاع دائماً مستكملة وجاهرة لكي يكون لدى حفظة السلام صورة تشغيلية واضحة. وينبغي تدريب حفظة السلام هؤلاء على العمل في بيئة النزاع السائدة والتمتع بعقلية مستعدة للتكيف مع التغيرات على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التعامل مع الاتصالات الاستراتيجية بوصفها جزءاً أساسياً من حفظ السلام الفعال. فالاتصالات الاستراتيجية من شأنها إدارة توقعات الجمهور والتصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وتعزيز الأهداف التشغيلية للبعثة.

ثالثاً، يجب بذل جهد كبير للاضطلاع بعملية سياسية مستدامة وموثوقة بغية الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة والمتنازعة. إن

تركت الجماعات في أفريقيا التابعة لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام لتأخذ مجراها، فقد تسبب في انهيار الدولة ومعاناة جماعية لملايين عديدة. وافقت الأمم المتحدة، من خلال قرارات متعددة، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، على إعطاء الأولوية للعمل ضد الجماعات الإرهابية.

الحاجة والالتزام صُنُون. ويجب علينا الآن أن نتأكد من أن ولايات حفظ السلام، والتخطيط التشغيلي، واستعداد البلدان المساهمة بقوات، والقيادة والسيطرة، كلها عناصر متوائمة أيضاً.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عمل ابتكاري لمجلس الأمن والمنظمة ولم يُتَوَخَّ ذلك عند وضع ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يستمر الابتكار، لا سيما في الحالات التي تتطلب الإنفاذ. وإلا ستعاني المنظمة من عار اللامبالاة والفشل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نزع الشرعية عن الأمم المتحدة. ولا يسع مجلس الأمن أن يفصل عمليات السلام عن مكافحة الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين وتوفير مستوى أساسي من الأمن في البلدان التي تنتشر فيها تلك العمليات.

بموجب الفصل السابع من الميثاق، لا مندوحة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكنها غير كافية. ويجب أن تقرن بتدابير أخرى بطريقة منسقة، ويجب ردها بالموارد الكافية لتحقيق السلام والأمن في فترة زمنية معقولة.

أود أن أتشاطر أربع توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعزز حفظ السلام استجابة للطريقة التي حددت بها غانا مناقشة اليوم المفتوحة. وهي مستمدة من خبرة كينيا الطويلة بوصفها بلداً مساهماً بقوات في كل من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

في وقت سابق، شكرت السفير بانكول أدويي على النتيجة التي تحققت في بريتوريا أمس. كما أشكره على الجهود التي تبذلها بعثات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. إننا نكرم الأرواح التي فقدتها تلك

تتضمن نهجا للأمن البشري. وكما ذكرتنا فخامة السيدة ماري روبنسون في هذا الصباح وكما بيّنت استعراضات بناء السلام، لا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون سلام ولا سلام من دون تنمية. ومن أجل مواجهة النزاعات ومنع نشوبها، من الضروري معالجة أسبابها الهيكلية، مثل الإقصاء والفقر والتمييز وعدم المساواة والفساد. وكان هذا هو موقفنا قبل عام واحد بالضبط، عندما ترأست المكسيك المجلس (انظر (S/PV.8900).

بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز سيادة القانون أولاً وتشجيع التنمية المستدامة والمصالحة الوطنية، بما في ذلك عن طريق ضمان حق الضحايا في تحقيق العدالة. ولذلك، يجب أن تستهدف عمليات حفظ السلام كفاءة إشراك جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما - كما سمعنا اليوم - النساء والشباب، في كل خطوة من خطوات عمليات السلام، من الحوار المحلي إلى إعادة بناء المؤسسات الوطنية.

ومن المهم بصفة خاصة اتباع تلك المبادئ في المراحل الانتقالية من عمليات السلام. وقد شهدنا أن الطريقة التي تُنظَّم بها تلك العمليات الانتقالية تشكل عاملاً حاسماً في ما إذا كانت ستؤدي إلى الاستقرار أو العودة مجدداً إلى دائرة العنف. وحالة هايتي مثال واضح ومؤسف على ذلك.

ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية كفاءة أن تكون ولايات عمليات السلام مرنة بما فيه الكفاية وأن تغطي جميع مراحل ما بعد النزاع حتى تتمكن من الإسهام بفعالية في السلام المستدام. وفي هذا الصدد، يؤدي العمل المنسق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً مهماً جداً.

ويجب أن نواصل تعزيز الصلات بين حفظ السلام وبناء السلام ويجب أن نفهمها على مستوى أعمق. ويجب أن نعزز الدعم المقدم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاحات القطاع الأمني؛ والعدالة الانتقالية والخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. ونعتقد أن أي عملية سلام يمكن اعتبارها ناجحة إذا تركت وراءها، عند انتهائها،

التوصل إلى اتفاق سياسي موحد وشامل للجميع عامل ضروري في تحقيق السلام. ولذلك، فإن دور البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية أساسي. وينبغي لمجلس الأمن أن يتبنى حقا الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة عند التعامل مع الاتحاد الأفريقي، الذي يوجد لديه هيكل شامل وملتمزم للوساطة والمشاركة، كما رأينا مؤخرًا.

أخيراً، إن التأزر والتكامل المهمين بين بناء السلام وحفظ السلام يستدعيان تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، لا سيما أثناء النظر في ولايات البعثات والفترات الانتقالية. وترحب كينيا بالمشورة الخطية الصادرة عن لجنة بناء السلام، ولا سيما توصياتها بشأن كيفية تحسين تصميم ونشر عمليات حفظ السلام والتي تعطي الأولوية للديناميات السائدة في البلدان المضيفة في سعيها إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة.

وسيظل دعم كينيا لعمليات حفظ السلام بوصفها أداة حاسمة الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين قوياً.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ترحب المكسيك بكم في مجلس الأمن، سيدتي الوزيرة، وترحب بدعوة غانا إلى عقد هذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام والمشاركين الآخرين، الذين تنثري إحباطاتهم هذه المناقشة وتتيح لنا الحصول على منظور أفضل للموضوع قيد النظر اليوم.

في البداية، أود أن أبرز أن عمليات السلام أداة حاسمة لتعددية الأطراف والتضامن الدولي. ونرى فيها أداة أساسية لمساعدة الدول في حالات النزاع على إنشاء آليات توفر لها الاستقرار اللازم لمعالجة الأسباب الهيكلية والكامنة وراء العنف الذي تواجهه والنهوض ببناء السلام. ولكن لكي يكون ذلك الصك فعالاً، من الضروري أن يأخذ في الحسبان الطابع المتطور للنزاعات. وغالباً ما تشهد السياقات التي تعمل فيها عمليات السلام اليوم نزاعات غير نمطية تواجه فيها الدول الضعيفة جماعات مسلحة أو منظمات متطرفة أو أزمات مناخية أو مزيج من تلك العناصر في نفس الوقت.

وفي ظل هذه الظروف، يجب أن تتجاوز الاستراتيجيات الوطنية والدعم المقدم من المجتمع الدولي الاستجابة العسكرية البحتة وأن

والمنظمات الإقليمية وأن تدفع بنشاط من أجل التوصل إلى حل سياسي للقضايا الساخنة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تدعم البلدان المعنية في جهودها الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي تعزيز المصالحة الاجتماعية والتسامح وتوطيد أساس السلام المستدام. وينبغي لعمليات حفظ السلام أيضا أن توفر التدريب والدعم التقني للشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون من أجل مواصلة تحسين قدرتها على حماية سلامة المواطنين وصون القانون والنظام.

ثانيا، ينبغي أن نزيد من تكامل جهود بناء السلام وأن نقدم إسهما إيجابيا في تنمية البلدان المعنية. فالتمتية حجر الزاوية للسلام والأمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنمية اقتصاداتها وتحسين سبل عيش الناس بغية بناء أساس متين للسلام. وتقدم بعض بعثات حفظ السلام، في سياق ولاياتها وفي إطار بناء السلام، المساعدة إلى البلدان المعنية في مجال بناء السلام، وراكت عددًا من التجارب الناجحة. ففي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يشغل نائب رئيس البعثة أيضا منصب المنسق المقيم. ويمكن أن يساعد ذلك في تيسير قيام وكالات الأمم المتحدة بدمج الأمن والتنمية في عملها لمساعدة البلدان المعنية على نحو أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونفذ الصندوق الاستثماري للسلام والأمن في مالي الذي تديره بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عددا من المشاريع في قطاعات الهياكل الأساسية والصحة والطاقة لتلبية الاحتياجات الملحة للكثير من الناس في شمال ووسط مالي. كما أدت المشاريع السريعة الأثر التي نفذتها بعض عمليات حفظ السلام على أرض الواقع دورا هاما في تحسين سبل عيش السكان المحليين. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من تلك التجارب وأن تقوم، في ضوء الظروف المختلفة لكل بعثة، بتوسيع نطاق أي ممارسة جيدة بطريقة إيجابية وحكيمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعطي الأولوية للتوظيف المحلي وشراء الإمدادات من مصادر محلية للمساعدة في تحسين العمالة المحلية وزيادة الإيرادات المحلية.

هياكل وطنية قوية بما فيه الكفاية لتوفير الخدمات الأساسية وضمان حقوق السكان.

إن منع نشوب النزاعات يكمن في صميم مبادرة الأمين العام: خطتنا المشتركة (A/75/982)، كما أنه يشكل أولوية للمكسيك بصفتها عضوا في مجلس الأمن. ونقدر أن هذه الخطة الجديدة تشجع زيادة التنسيق بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمكاتب الإقليمية والوكالات الأخرى بغية كفاءة نجاح استراتيجيات بناء السلام.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بمبادرة غانا لعقد هذه الجلسة رفيعة المستوى، وترحب بحضوركم في نيويورك، سيدتي الوزيرة، لثروتها. وأشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه. كما أشكر الأمانة العامة للمساعدة بوبي والمفوض أدويو والسيدة روبنسون والسيدة لاندغرين على إحاطاتهم.

يمثل حفظ السلام وسيلة مهمة للأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين، وقد تطور وتقدم على مدى عقود استجابة للظروف المتغيرة. ومنذ التسعينيات من القرن الماضي، نشر مجلس الأمن مجموعة من بعثات حفظ السلام، أنيطت بها ولايات واسعة النطاق في أفريقيا، استنادا إلى فهمه لدوافع النزاع والاحتياجات المتغيرة للبلدان المعنية، وهو بذلك يؤدي دورا مهما في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز قدرة البلدان المعنية على الصمود وتحقيق السلام الدائم. وتؤيد الصين التطوير المستمر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وستبذل مزيدا من الجهود لتحقيق تلك الغاية.

وأود أن أؤدي ثلاث ملاحظات.

أولا، يجب أن نركز على الولاية الأساسية لعمليات حفظ السلام، أي حل القضايا الساخنة لإيجاد حيز يسوده السلام لبناء القدرة على الصمود في البلدان المعنية. وبغض النظر عن مدى اتساع نطاق ولايات عمليات حفظ السلام للتكيف مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع، ينبغي أن يكون تسوية النزاعات وتحقيق السلام الولاية الرئيسية والأساسية الأهم لهذه العمليات. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعزز مساعيها الحميدة ووساطتها وأن تتعاون بنشاط مع الأمم المتحدة

حفظ السلام الصينيين في أفريقيا، حيث يخدمون بعزم راسخ وتفان دؤوب لصون السلام والأمن وتعزيز التنمية والتقدم في أفريقيا. والصين نصير قوي للتعاون مع أفريقيا، وهي تتعاون مع القارة بنشاط. ونقدم المساعدة العسكرية إلى الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية ذات الصلة لتعزيز قدرة أفريقيا على مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار، بغية تنفيذ مبادرة "إسكات البنادق في أفريقيا" في أقرب وقت ممكن. ونقوم بتكليف التعاون الإنمائي بين الصين وأفريقيا بالتركيز على ما يحتاجه شركاؤنا الأفارقة حقا. ونعمل مع الدول الأفريقية لتنفيذ مشاريع مبادرة "الحزام والطريق" ونحقق نتائج عالية الجودة. ومن خلال الصندوق الاستثماري المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية، نفذ طائفة كبيرة ومتنوعة من المشاريع في أفريقيا ونقدم إسهاما إيجابيا في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز قدرة البلدان المعنية على الصمود وتحقيق السلام الدائم.

شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر الاختتام المظفر للمؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني في بيجين. وأعلن فخامة السيد شي جين بينغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس الصين، رسميا في تقريره أن الصين ملتزمة دائما بأهداف سياستها الخارجية المتمثلة في دعم السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. وتكرس الصين جهودها لتعزيز بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية. وإذ تسترشد بمبادئ الإخلاص والنتائج الحقيقية والتقارب وحسن النية، والتزاما منها بالمصالح العام والمصالح المشتركة، تسعى الصين إلى تعزيز التضامن والتعاون مع البلدان النامية الأخرى، بما فيها البلدان الأفريقية. وتؤيد الصين بقوة البلدان النامية وتساعد في التعجيل بالتنمية. وتتمسك الصين بتعددية الأطراف الحقيقية وتدعم بحزم نظاما دوليا تكون الأمم المتحدة في صميمه، وتضطلع بدور نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقف الصين، إلى جانب بقية العالم، على أهبة الاستعداد لتقديم إسهام أكبر في صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
كما فعل الآخرون، أشكر أنا أيضا الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات على بياناتهم المحفزة على التفكير في هذا الصباح.

ثالثا، ينبغي أن نعزز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وأن نقدم مساعدة مصممة خصيصا للبلدان المعنية استجابة للتحديات. وفي السنوات الأخيرة، شهدت الحالة الأمنية في أفريقيا تغيرات عميقة حيث أصبحت القارة أكثر وعيا بدوافع النزاع ووبات لدى البلدان الأفريقية احتياجات أكثر تنوعا لعمليات حفظ السلام. وتدعم الصين عمليات حفظ السلام في أفريقيا في العمل في إطار معايير ولاياتها ومواردها القائمة وبناء على طلب البلدان المعنية، مع الاستفادة الكاملة من مواطن قوة كل منها في إطار نهج يرتكز على الصلة بين السلام والأمن، مع زيادة التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان. ومن شأن ذلك أن يخلق أوجه تآزر وأن يلبي احتياجات البلدان الأفريقية المعنية على نحو أفضل.

ويمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد الوكالات الإنسانية في التخفيف من محنة السكان المتضررين عن طريق توفير ضمانات أمنية لأعمال الإغاثة الإنسانية. ويمكنها أن تعمل مع منظمة اليونسيف وغيرها من الوكالات لمساعدة أطراف النزاعات في تنفيذ خطط عمل لحماية الطفل وتعزيز قدرة البلدان المعنية على حماية الأطفال. ويمكنها أيضا العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها لمساعدة البلدان المعنية في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بما يتماشى مع الحقائق على أرض الواقع.

في آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2022/6، الذي صاغته الصين، والذي طلب فيه إلى الأمين العام تقديم تقرير بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٣ لتقييم أداء عمليات حفظ السلام وتقديم توصيات بشأن كيفية تعديل ولاياتها بما يتماشى مع الديناميات المتغيرة. وستشارك الصين، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، بنشاط في المناقشات التي ستجرى لمتابعة الأمر وسنؤدي دورنا في زيادة تحسين عمليات حفظ السلام لتلبية احتياجات البلدان المعنية على نحو أفضل.

إن الصين مشارك نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومساهم هام فيها. وفي الوقت الحاضر، ينتشر قرابة ٢٠٠٠ من أفراد

للجمع بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. ولكنه يحتاج أيضا إلى قيادة قوية في البعثات التي يمكن أن تشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها على زيادة الاستثمار في السلام، والتي تعزز الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية أيضا. ويمكن لكل من المجلس ولجنة بناء السلام المساعدة في دفع عجلة ذلك.

إن تكاليف النزاع أمر بديهي. والاستثمار في المنع أمر أساسي، وكذلك تعزيز أدوار المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها بغية تحقيق السلم والأمن الدائمين. وتفخر المملكة المتحدة أيضا بدعم شبكة الاتحاد الأفريقي للنساء الأفريقيات في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج على نطاق المنظومة للحفاظ على السلام. تشكر المملكة المتحدة غانا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وتظل ملتزمة بتحقيق وعد القرارين التوأمين لعام ٢٠١٦.

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم الهامة. نشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم.

كما أكد الأمين العام في "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الاستثمارات في المنع وبناء القدرة على الصمود والتأهب توتي ثمارها أضعافاً مضاعفة. ووضع تلك الاستثمارات في عمليات السلام هو أمر أساسي لجعلها أكثر فعالية في الاستجابة لديناميات الأمن المتغيرة التي تواجهها في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي على السواء.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على أهمية ضمان أن يكون دعم الحلول السياسية في صميم جميع عمليات حفظ السلام. فلن يتسنى تحقيق السلام الدائم أو الحفاظ عليه بالوسائل العسكرية وحدها. يجب علينا هنا في مجلس الأمن أن نعزز الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام عندما نخطط لعمليات السلام ونفوض بتنفيذها. والجهود الحالية في منطقة الساحل توضح الحاجة إلى حلول شاملة. يجب أن نتعامل مع تزايد انعدام الأمن ونحن نعالج أيضا الأسباب الجذرية للنزاع. نحن بحاجة إلى تفكير مبتكر وشراكات متجددة يمكن أن تُخرج أفضل ما في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتكامل الإقليمي. ولهذا السبب تؤيد

وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لغانا على دورها الطويل الأمد في التصدي للنزاعات المسلحة وعلى مساهمتها الكبيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أسفرت قيادة غانا عن عالم أكثر أمنا للكثيرين. ونحن نقدر أيما تقدير شراكتنا الوثيقة.

في البداية، أود أيضا أن أهنيء الاتحاد الأفريقي والزلاء الأفارقة على الخطوة الواعدة نحو السلام الدائم في إثيوبيا بالاتفاق الذي أعلن عنه أمس. ونقدم دعمنا المستمر.

كما سمعنا، فإن النزاعات تزداد تعقيدا. ولكي تعمل عمليات الأمم المتحدة للسلام بفعالية في تلك البيئة، فإنها تحتاج إلى التكيف والتنسيق بشكل أفضل مع جهود بناء السلام الأوسع نطاقا التي تضطلع بها الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها. وعلى وجه التحديد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تحتاج عمليات السلام إلى القدرات اللازمة لفهم دوافع النزاع والاستفادة من ذلك التحليل في تصميم استراتيجية الأمم المتحدة ونهجها الأوسع نطاقا. وتفخر المملكة المتحدة بدعم مستشاري الأمم المتحدة للسلام والتنمية، الذين يمكن استخدام خبراتهم في إطار البعثات لدعم المزيد من التضافر الاستراتيجي والتشغيلي في جميع أعمال الأمم المتحدة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحفيز وبناء منظومة أمم متحدة أكثر تكاملا للتمكين من اتباع نهج أكثر شمولية، كما قال متكلمون آخرون أيضا صباح اليوم. وتمثل النتائج المحرزة في مشاريع التكامل التي جُربت في هايتي والصومال والسودان، بتمويل من الأمم المتحدة، تقدما ولكننا بحاجة إلى تعزيز ذلك التقدم. ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يدفع ذلك الالتزام، في الولايات التي يضعها وبتشجيع الاستخدام الكامل للتخطيط الاستراتيجي وأطر التشغيل الخاصة بالأمم المتحدة على السواء، فضلا عن أدوات مثل جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون.

ثالثا، الاستثمار المنسق في السلام أمر بالغ الأهمية. وصندوق بناء السلام، الذي تواصل المملكة المتحدة دعمه، هو أداة رئيسية

نزيد التمويل لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ويحتل صندوق بناء السلام موقعا مركزيا في هذا الصدد. ما زلنا معجبين بمرونة الصندوق وكفاءته وروحه الابتكارية. نحن مانح رئيسي للصندوق وسنظل كذلك، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على زيادة مساهماتها.

يجب أن نتمكن من بناء القدرة على الصمود إلى جانب عملنا في مواجهة التهديدات الأمنية المباشرة وحماية المدنيين. وفي جهودنا لتحقيق سلام طويل الأمد لا يمكننا إغفال المنع وبناء القدرة على الصمود والتأهب.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم، ونحن ممتنون للأمين العام ومقدمي الإحاطات على رؤاهم الثاقبة.

إن عمليات الأمم المتحدة للسلام تؤدي دورا رئيسيا في صون السلم والأمن، وكفالة امتلاكها للقدرة على مواجهة تحدياتها المتعددة هي أمر حيوي. ويتطلب ذلك نهجا مستمرا واستباقيا وشاملا إزاء النزاعات وطبيعتها المتغيرة، وخاصة من جانب مجلس الأمن.

إن بناء سلام مرن يعني الذهاب إلى ما هو أبعد من اتفاقات السلام. فهو يتطلب العمل من أجل المصالحة وضمن التماسك الاجتماعي والتنمية، فضلا عن بناء مؤسسات قوية تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهما ركيزتان أساسيتان لبناء مجتمعات مفتوحة. ويعني ذلك أيضا التعامل باستمرار وببجاح مع الجذور الكامنة وراء النزاع مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة والحكم الهش. وضمن بيئة مؤاتية لبناء السلام يتطلب العمل في جميع تلك المجالات. وسمحوا لي أن أذكر بعض الجوانب الرئيسية من وجهة نظرنا.

أولا، من المهم اعتماد نهج شامل، مما يعني الإسهام في تحقيق سلام مستدام وتوفير الأمن، في المقام الأول - ولكن ليس فقط - من خلال تعزيز أدوات منع نشوب النزاعات. لقد كان المنع ولا يزال أضعف نقطة وأكثرها إحباطا للمجلس والمنظمة بأكملها. ويتعين علينا أن نعمل المزيد لإدماج مختلف الأبعاد في صميم بعثات الأمم المتحدة،

النرويج بقوة ونشاط فريق إيسوفو المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، الذي بدأتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ومن أجل إحلال سلام مستدام حقا يجب أن يكفل هذا المجلس أيضا تيسير عمليات السلام لمشاركة المرأة. فلدَى النساء والمنظمات النسائية وجماعات المجتمع المدني المحلية رؤى فريدة ومعرفة مشتركة بين الأجيال ينبغي إدراجها في كل مرحلة من مراحل وضع سياسات المنع، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة تمكن من وضع سياسات أكثر إنصافا واستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي، وهو أمر أساسي لبناء القدرة على الصمود. علاوة على ذلك، إشراك الشباب أمر هام، فيجب الاستماع إلى أفكارهم ووجهات نظرهم المبتكرة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعالج دوافع النزاع، مثل تغير المناخ، وعدم المساواة، والفساد، والبطالة، والتطرف العنيف. فبدون تلك الخطوات الأوسع نطاقا من غير المرجح أن تكفل جهود عمليات حفظ السلام بالنجاح. كما أن الانتقال إلى حماية المدنيين أثناء النزاعات يضر بأفاق حلها وبالسلام المستدام. ويجب أن تكون تلك الحماية جزءا لا يتجزأ من حفظ السلام وبناء السلام، وهي تكتسي أهمية خاصة في البيئات الانتقالية.

وبينما يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين يجب على جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معا لبناء القدرة على الصمود ومنع نشوب النزاعات. ولا توجد طريقة لمنع نشوب النزاعات أفضل من حماية حقوق الإنسان. هناك حاجة إلى مزيد من التفاعل بين مجلس الأمن وعملياته لحفظ السلام، إلى جانب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، من أجل تيسير الانخراط والمنع مبكرا. ولجنة بناء السلام هي أداة أخرى غير مستغلة بالقدر الكافي في مجموعة أدواتنا لبناء القدرة على الصمود. فمن خلال ولاية التنسيق بين الركائز لدى اللجنة وضع جيد يمكنها من التصدي بشكل كلي للعوامل المسببة لنشوب النزاعات، دون المعوقات المقيدة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى. فينبغي لمجلس الأمن أن يلتزم مشورة هذه اللجنة وأن يستخدمها بوتيرة أكبر وأن يدعو رئيسها إلى تقديم إحاطات لنا من أجل تنوير قراراتنا. ويجب أن

يفضي إلى انتقال سلس للحالة من حفظ السلام إلى بناء السلام. وقد يحدث البعد السياسي القوي في بعثات الأمم المتحدة آثارا إيجابية بمرات عديدة على مستقبل نزاع في مرحلة تحول. وينبغي أن يسند دور خاص إلى النساء والشباب بوصفهم دعاة حقيقيين للسلام عن طريق تمكينهم من أدوات سياسية واجتماعية قوية لتحقيق السلام المستدام. وهذا ما ندعمه ونعززه، إلى جانب العديد من الدول الأخرى حول هذه الطاولة، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر مثلا ملموسا من غرب البلقان، حيث أنتمي: المكتب الإقليمي للتعاون الشبابي الذي يتخذ تيرانا، بألبانيا، مقرا له. فالشباب من منطقة غرب البلقان التي كانت مضطربة ذات يوم - من بلدان مختلفة ومن خلفيات مختلفة وأحيانا بروايات تاريخية مختلفة - يتجمعون الآن، لا للالتقاء والتحدث والتبادل فحسب، بل كذلك للعمل وتنفيذ المشاريع وتعزيز المصالحة بنجاح. وذلك يأتي بنتيجة: ففي كثير من الأحيان قد يرى الشباب، بروحهم وطاقتهم التطلعية إلى الأمام، اختراقا حيث يتعثر السياسيون. ويمكن لتلك المبادرات الناجحة، بل وينبغي لها، أن تتكرر في أجزاء أخرى من العالم.

سادسا، إن قابلية التأثر بتغير المناخ المتزايدة باستمرار من بين الاعتبارات الهامة، كما ذكر بعض المتكلمين بحق، بمن فيهم بصفة خاصة الرئيسة روبنسون. ويمكن لأزمات النزاع وتغير المناخ المتضافرة أن يعزز بعضها بعضا، حيث من المحتمل أن تؤدي الآثار المناخية إلى تفاقم دورة النزاع ويؤدي العنف إلى إضعاف هياكل ومؤسسات الحكم اللازمة لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وذلك يتطلب معالجة الأسباب الكامنة وراء قابلية التأثر بتغير المناخ التي يمكن أن تتداخل في الدول الهشة مع دوافع النزاع مثل ضعف الحكم وعدم المساواة والفقير.

وعدم رؤية الصلة بين تغير المناخ والأمن هو المشي نائما نحو النار. ويمكن للنهج القائم على القدرة على الصمود أن يثري استراتيجيات بناء السلام. وقد ثبت أيضا أنه ينتج مدخلات أساسية لإجراء حوار

بما في ذلك على الجبهات السياسية والأمنية والإثنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والجبهات الإنسانية.

ثانيا، يجب أن نركز على ما يصلح بدلا من التركيز فقط على القضايا المثيرة للانقسام. لقد أثبت هذا النهج أنه وسيلة فعالة لجمع الناس معا من جانبي النزاع. وفي حين أن التفسيرات والروايات التاريخية قد تختلف اختلافا كبيرا والأسباب الجذرية للنزاعات قد تكون موضع خلاف وشديدة الحساسية في بيئات ما بعد الحرب، يبدو أن المحاورين مستعدون وراغبون في إدراك نقاط قوتهم ومزاياهم المشتركة كأساس لمعالجة القضايا الخلافية.

ثالثا، لا شك في أن الملكية المحلية بالغة الأهمية للتنفيذ الناجح لأي جهد يرمي إلى إدماج عمليات التغيير المستدامة في السلام والتنمية. ولذلك، فإن الحوار مع جميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، أمر أساسي للنجاح في إجراءات بناء السلام. وينبغي النظر إلى إظهار التفهم لشواغل الأشخاص الضالعين في النزاع على أنه أداة لبناء الثقة، وهي مرحلة ميكرة من بناء السلام.

رابعا، إن التواصل الاستراتيجي وشفافية المعلومات أمران حاسمان. فأى تشويه للمعلومات قد يلحق ضررا بجهود حفظ السلام، كما نرى بوضوح في بعض المسارح، بل وكذلك لبناء سلام دائم في أي نزاع. وللأسف، شهدنا استخدام الدعاية وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة في النزاعات السابقة، وما زلنا نراها تستخدم في النزاعات الحالية للسعي وراء تنفيذ خطط سياسية أو قومية ضيقة النطاق. وينبغي ألا ننسى كذلك خفة الحركة المتطورة باستمرار للجهات الفاعلة من غير الدول وغيرها من الجماعات العنيفة في الأعمال والأغراض الإرهابية. وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما الأولوية السادسة للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، المتعلقة بالاتصال الاستراتيجي، وتعتقد أن الجهود الرامية إلى ضمان المعلومات غير المتحيزة بوصفها أداة مفيدة لبناء السلام ستستفيد من ذلك.

خامسا، إن النهوض بحلول سياسية شاملة، بما في ذلك تعزيز الخطتين المتعلقةتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن،

تواصل فرنسا، إذ يتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، دعم المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية والمرفق الأفريقي للدعم القانوني. ويستحق قطاع التعدين غير الرسمي أيضا اهتماما خاصا.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. فيجب مضاعفة الجهود لضمان حصول الجميع، من دون تمييز، على عدالة جيدة. كما إن مكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من شروط السلام. وستظل فرنسا متيقظة وملزمة بضمان حريات الجميع.

وأخيرا، يجب علينا أن نعزز البعد الإقليمي واستمرارية عمل الأمم المتحدة. وتثير فعالية مكافحة الإرهاب سؤالاً أساسياً أخيراً: أين تنتهي إجراءات الأمم المتحدة؟ بادئ ذي بدء، أفكر في الحدود الجغرافية. لمكافحة الإرهاب تتطلب اتخاذ إجراءات لا في البلد الذي تنتشر فيه العمليات فحسب، بل كذلك مع الوكالات والصناديق والبرامج الموجودة في بقية المنطقة. وأفكر كذلك في دورة حياة عمليات السلام. وفي السياقات الانتقالية، يجب أن تكون هناك استمرارية بين عمليات حفظ السلام والجهات الفاعلة في بناء السلام. وهذا هو النهج الذي نتبعه حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب على لجنة بناء السلام أيضا أن تواصل الاضطلاع بدورها في التنسيق والتبادل بين جميع الشركاء. ويجب على صندوق بناء السلام أن يقدم الدعم المالي لعمليات الانتقال. وسيستمر الصندوق في تلقي الدعم من فرنسا، التي تزيد إسهامها مرة أخرى هذا العام إلى ٧,٥ ملايين دولار.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): من خلالكم، السيدة الرئيسة، أشكر غانا على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا والحسنة التوقيت. وأشكر الأمين العام على ملاحظاته، كما أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

إن السلام والتنمية المستدامة، كما ذكرت البرازيل مرارا وتكراراً في مجلس الأمن، مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. والنزاع يدمر الظروف الضرورية للأنشطة الاقتصادية التي توفر بدورها الأساس المادي لعمل

وطني لبناء السلام. ويحتاج بناء السلام إلى جهود متواصلة، ويتحتم علينا جميعاً أن نفعل كل ما في وسعنا حتى لا نتخلى مطلقاً عن محاولة بلوغ ذلك الهدف.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر غانا على استضافة جلسة اليوم وعلى التزامها الثابت بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولاً، فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تأتي جلسة اليوم في وقت عهدت فيه المنظمتان إلى الرئيس إيسوفو بتقييم مستقبل الهيكل الأمني في منطقة الساحل. وستواصل فرنسا تقديم دعمها لبلدان المنطقة التي تطلبه. وستواصل دعمنا، على الصعيد الوطني ومع الاتحاد الأوروبي على السواء، لتطوير قوات أمن قادرة على كفالة توفير الأمن على أراضيها، مع احترام النظام الدستوري وحقوق الإنسان.

وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي لدعم المبادرات الأفريقية، ولا سيما مبادرات الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يعتمد قريباً مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحه غابون بشأن هذا الموضوع. وتكرر فرنسا تأكيد دعمها لتمويل عمليات السلام الأفريقية من خلال مساهمات الأمم المتحدة الإلزامية.

ثانياً، يتحتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. فلا يمكن للتدابير العسكرية وحدها أن تبني سلاماً دائماً. ويجب تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مما يعني إقامة حلقة حميدة بين التنمية والتخفيف من آثار تغير المناخ ودعم بسط سلطة الدولة والخدمات العامة وإصلاح قطاع الأمن. ويجب أن يُمكن تعزيز سيادة القانون من بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة. فهذه أيضاً روح الخطين المتعلقين بالشباب والسلام والأمن والمرأة والسلام والأمن، التي يجب تنفيذهما بطريقة ملموسة جداً.

إن السيطرة على استغلال الموارد الطبيعية ومكافحة الاتجار بالبشر مسألتان من مسائل الأمن والنمو الاقتصادي. ويجب إدماج هذه المسائل على نحو أكمل في ولايات عمليات السلام. وفي أفريقيا

كما أنه سيترك البلدان الهشة تعتمد بصورة مزمنة على المساعدات الإنسانية. وبناء القدرة على الصمود وبناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة أمور أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

وأشكر مرة أخرى الرئاسة الغانية على مساعدتها في التركيز على هذه المسألة الهامة.

السيدة إيفستينيفا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بمشارككم الشخصية، السيدة شيرلي بوتشوي، في جلسة اليوم. ونقدر تقديرا كبيرا إسهام بلدكم، وهو من أبطال الوحدة الأفريقية، في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والدفاع عن مصالح القارة الأفريقية. نود أيضا أن نشكر الأمين العام، والأمينة العامة المساعدة بوبي، ومفوض الاتحاد الأفريقي أدويي على بياناتهم. وقد استمعنا باهتمام بالغ إلى تقييمات السيدة روبنسون والسيدة لاندغرين.

في البداية، نود التنويه بالمهمة النبيلة التي يضطلع بها يوميا أصحاب الخوذ الزرق في ظروف صعبة وخطيرة للغاية يعرضون فيها أرواحهم للخطر. ونشيد بجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، الذين يعملون بشرف، ونعرب عن تعازينا للحكومات وأسر الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إحدى الأدوات الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. بيد أن الأهم من ذلك هو أن الملايين من الناس ما زالوا يعلقون آمالهم على هذه العمليات الرامية إلى وقف الأعمال القتالية، وحماية المدنيين، ومساعدة السلطات الوطنية في بسط السيطرة على أراضيها، وتعزيز مؤسسات الدولة من أجل استئناف حياة يسودها السلام وتقديم الخدمات الاجتماعية، وبالتالي تهيئة الظروف من أجل الانتعاش الاقتصادي.

إن الطابع المتغير للنزاعات المعاصرة وخصائصها، التي تقامها التهديدات الإرهابية، بما في ذلك التهديدات العابرة للحدود، فضلا عن الظروف الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الصعبة، يشكل تحديا للمجتمع الدولي: كيفية مواءمة الآليات القائمة مع الواقع المعاصر وما

الدولة. والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ضروريان لإعطاء الناس الأمل والمساعدة في الحد من جاذبية الأيديولوجيين العنيفين. وتعزيز التعاون الدولي والاستثمار في القدرات الإنتاجية ومكافحة الفقر والجوع أمور أساسية للتصدي للنزاعات بقدر ما هي اعتبارات أمنية.

وبناء القدرة على الصمود في البلدان الضعيفة ضروري لمنع نشوب النزاعات، وكذلك للحفاظ على التقدم المحرز بالفعل على السبيل المؤدي إلى السلام. ولكن، يجب ألا يكون تحقيق هذا الهدف عبئا على عمليات السلام وحدها التي يمكن أن تؤدي بالتأكيد دورا في بناء السلام، ولكن يجب أن يكون متوازنا مع الحاجة إلى ولايات واقعية وواضحة. فيمكن للولايات المفرطة في الطموح والغامضة والمفتوحة أن تؤدي إلى الإحباط وسط الشركاء وسكان البلد المضيف.

فالولايات المفرطة في الطموح والغموض والمفتوحة يمكن أن تؤدي إلى الشعور بالإحباط بين الشركاء والسكان في البلد المضيف.

وعوضا عن ذلك، فإن بناء القدرة على الصمود مهمة يجب على الأمم المتحدة أن تقدم من أجلها نهجا على نطاق المنظومة. ومن المؤكد أن ذلك يشمل مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن مسائل السلام والأمن، ولكن يجب أن يشمل أيضا هيئات ووكالات أخرى.

وأشير بصفة خاصة إلى لجنة بناء السلام، فهي مناسبة تماما للعمل كمنصة لتعزيز المزيد من التنسيق بين الشركاء المعنيين في بلد معين معرض لخطر الانزلاق أو الانتكاس إلى الصراع. ويمكنها أيضا تعبئة المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وتعزيز ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما للمبادرات الدولية لبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تدعم تنفيذ عمليات حفظ السلام لأنشطة بناء السلام وأن تساعد على تعبئة الدعم السياسي لتعزيز المصالحة وبناء المؤسسات وغير ذلك من أولويات بناء السلام المحددة وطنيا.

والتركيز فقط على البعد الأمني للنزاعات سيؤدي إلى تجديد ولايات حفظ السلام إلى ما لا نهاية دون تحقيق النتائج المرجوة.

ومما يؤسف له أننا، في كثير من الحالات الخاصة ببلدان بعينها، نرى نهجا إرشاديا لحل مشاكل سياسية داخلية بحثة، هذا إنما يجعل الحالة أسوأ فحسب.

وفيما يتعلق بتفاهم التهديد الإرهابي في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك في أفريقيا، فقد تكثفت مؤخرا مناقشة كيفية مكافحة تلك الآفة. ولا نعتقد أنه ينبغي أن تراودنا أي أوهايم بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تتحمل ذلك العبء. إنها مشكلة تتطلب، في جملة أمور، حلا عسكريا لا يمكن توفيره إلا من خلال الجهود الوطنية، بمساعدة ثنائية أو إقليمية إذا لزم الأمر.

وكما قلنا في مناسبات عديدة، هناك أمثلة لحالات في أفريقيا أدى فيها الحس السليم بالهدف والتعاون القائم على الثقة إلى تحقيق نتائج هامة. بيد أن ذلك لم يكن تحقيقه ممكنا إلا عندما اتفقت جميع بلدان المنطقة المتضررة من مشكلة معينة على كيف ومتى وبأي وسيلة يمكنها أن تصد الإرهابيين. وفيما يتعلق بالحالة في غرب أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل، حيث أصبحت مسألة الإرهاب الآن حادة بشكل خاص، يجب ألا ننسى أن على جميع البلدان أن تتحد في رغبتها في التغلب عليها حتى وإن كانت لديها خلافات سياسية.

ومفتاح نجاح الجهود الإقليمية هو التقييم المشترك من جانب بلدان المنطقة للتهديدات القائمة وسبل التغلب عليها، فضلا عن استعدادها لتحمل المخاطر في الاستجابة لتلك التهديدات، وإنشاء نظام متنسق وفعال للقيادة والسيطرة يقوم على الثقة والتعاون. وفيما يتعلق بطرائق التمويل، وبغض النظر عما تتطلبه الحالة، من المهم أن يكون لدى البلدان المبادرة المجال لاتخاذ قراراتها السياسية الخاصة لمواجهة التهديدات، دون أن تُملَى تلك القرارات مؤثرات خارجية. ونعتقد أن للدول الأفريقية ما يبررها في إثارة مسألة تقديم الأمم المتحدة للمساعدة المالية، ونحن على استعداد لمناقشة هذه المسألة.

وفي المذكرة المفاهيمية لهذا الاجتماع (انظر S/2022/799)، فإن غانا محقة في الإشارة إلى أن عددا من التحديات التي طال أمدها تعوق منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك الافتقار إلى

هي الحلول الجديدة التي يمكن تقديمها؟ إن مناقشة الخيارات المتاحة لتعظيم الجهود المبذولة في ميدان صون السلم والأمن مسألة هامة جدا وذات أهمية موضوعية.

وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن كل المناقشات يجب أن تتمحور حول حتمية إيجاد قرارات سياسية تستند إلى فهم مشترك لأسباب النزاع. وبدون تحديد الهدف، من الصعب اختيار وسائل تحقيقه.

للأسف، نحن نشهد حالات تختلف فيها الآراء بشأن تلك المسائل اختلافا كبيرا بين الأطراف المتحاربة، والجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة أو الأطراف الفاعلة المهمة خارجها، ومجلس الأمن نفسه. وفي غياب حل سياسي، من المستحيل الاتفاق على ولاية واضحة وواقعية، أو كسب ثقة الدولة المضيفة، أو ضمان الدعم الفعال للجهود الإقليمية.

ومن عواقب هذه الخلافات أنه، في مناطق مختلفة من العالم، وفي غياب النتائج التي يحققها وجود الأمم المتحدة، يجري البحث عن خيارات إقليمية أو خيارات ثنائية أخرى. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ظلت موجودة في عدد من البلدان لسنوات عديدة - وفي بعض الحالات لعقود. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى توسيع ولاية عملية حفظ السلام لتشمل مختلف المهام الثانوية وغير الأساسية المتصلة بحقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية، والمسائل الجنسانية، وتغير المناخ. وبالتالي، نجازف بدمج عمليات حفظ السلام في السياق السياسي المحلي وتصبح جزءا من عملية إدارة النزاع عوضا عن أن تكون أداة لعله.

ونتيجة لذلك - وقد شهدنا ذلك أكثر فأكثر مؤخرا - يتزايد الاستياء العام من الطريقة التي ينفذ بها حفظة السلام ولايتهم. مع ذلك، في الواقع إن سبب تلك المشاكل هو التباين بين الوسائل والهدف المحدد، وبالتالي التوقعات العالية بشكل غير معقول من جانب السكان. كما أن الطابع المتعدد الأوجه لعمليات حفظ السلام الحديثة إنما يزيد من صعوبة التركيز على الأولويات الرئيسية. وحتى الوحدات المختلفة داخل نفس البعثة قد تنتظر إلى مهامها بشكل مختلف.

في المثالية أن نتوقع من عمليات السلام أن تتصدى بصورة شاملة لكل تهديد للسلام، فإننا نعلم أن تعزيز القدرة على الصمود لا يكفل السلام فحسب، بل يمنع أيضا اندلاع النزاع والانتكاس إليه. وبناء على ذلك، أود أن أتشاطر التوصيات الثلاث التالية بشأن الكيفية التي يمكن بها لعمليات السلام أن تؤدي دورا رئيسيا في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وتحقيق السلام المستدام.

أولا، يتطلب وضع استراتيجيات مصممة خصيصا وواضحة وواقعية للانتقال إجراء دراسة مستفيضة لديناميات المحلية والإقليمية، فضلا عن التنسيق المكثف مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك النساء والشباب والزعماء الدينيين والقادة المجتمعيون. وتكتسي هذه الجهود أهمية خاصة لإنهاء العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة وتصميم آليات فعالة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم ومنع إعادة تجنيدهم. ويمكن أن تساعد استراتيجيات الانتقال أيضا في منع حدوث فراغ أمني فضلا عن التصدي بفعالية للخطابات والدوافع التي تغذي التطرف والإرهاب. ويرسي ضمان مراعاة احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية أساسا متينا للحفاظ على امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني لتحقيق السلام وإعادة بناء مجتمعات صامدة ومستقرة وشاملة للجميع. وعلى حد تعبير الأمين العام السابق الراحل ونصير بناء السلام كوفي عنان، "علينا أن نكون أقرب إلى أولئك الذين يمكنهم صنع السلام أو تدميره".

ثانيا، يمكن لعمليات السلام أن تؤدي إلى نتائج محسنة ودائمة وإيجابية، بما في ذلك عن طريق بناء بنية تحتية موثوقة يمكن أن تفيد المجتمعات المضيفة بعد انسحاب عمليات السلام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة مع استمرار التزايد الشديد في حالات الجفاف وموجات الحر والفيضانات وغيرها من الظواهر الجوية القسوى التي لم يسبق لها مثيل. ونشيد بالجهود التي تقودها إدارة الدعم العملياتي لزيادة استخدام الطاقة المتجددة في عمليات السلام ونشجع على وضع خطة شاملة لتوسيع نطاق نشرها. ولن يُمكن خفض الانبعاثات الأمم المتحدة من أن تكون مثالا يُحتذى في جهود التخفيف فحسب، بل سيترك وراءه

التممية الاجتماعية والاقتصادية والتعليم، وتزايد نسبة الشباب في هيكل المجتمع، وآثار تغير المناخ، من بين تحديات أخرى. ومساعدة الأمم المتحدة في تلك المجالات لها ما يبررها تماما وهي مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأنه من المهم أن نفهم بوضوح أي من مؤسسات الأمم المتحدة يمكن أن تكون أكثر فعالية من غيرها في حل تلك المشاكل. ويمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن توفر جهودا محددة الهدف لبناء السلام في إطار ولاياتها - على سبيل المثال، في تعزيز إصلاح قطاع الأمن؛ وتمكين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وزيادة تدريب الموظفين الوطنيين في المجالات التي يراها البلد المضيف مهمة. لكنها لا تستطيع تغطية تلك الاحتياجات بالكامل. وينبغي أن تضطلع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية بالدور الرئيسي في هذا الصدد. ونوافق أيضا على أنه ينبغي للجنة بناء السلام، التي قدمت توصياتها لهذه الجلسة، أن تقوم بدور حلقة الوصل بين المسائل الأمنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولكن في هذا الصدد أيضا ينبغي أن نسترشد بالأولويات الوطنية للبلدان والأسباب الجذرية للنزاعات والخصائص المتفرقة لكل بلد.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بالترحيب بكم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكركم على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته الافتتاحية والأمانة العامة المساعدة بوبي والمفوض أدبوي ورئيسة أيرلندا السابقة ورئيسة مجلس الحكماء، السيدة روبنسون، والمديرة التنفيذية لاندغرين على إحاطاتهم. بالنظر إلى التهديدات العديدة والمتنوعة للسلام والأمن والوثيرة السريعة التي تتطور بها تلك التهديدات، يجب أن تكون عمليات السلام متعددة الأوجه وأن تُصمم بهدف أساسي هو بناء القدرة على الصمود في وجه التهديدات القصيرة والطويلة الأجل. ولذلك، فإن المهمة الماثلة أمامنا مهمة شاقة ولكنها حيوية. وفي حين أنه ربما يكون من المبالغة

أيضا بنية تحتية للطاقة من النوع الذي يعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتقف الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب النزوح، في طليعة الدعوة إلى هذه الزيادة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ثالثا، يتطلب تعزيز بناء السلام المستدام والفعال استجابة متعددة الأطراف منسقة ومتكاملة. وهذا يعني التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لضمان بذل جهود هادفة، وليس جهود معزولة. ويمكن أن يساعد ذلك أيضا على تطوير آليات تمويل وأساليب كافية ومستدامة ومبتكرة للتصدي بشكل جماعي للتهديدات التقليدية وغير التقليدية، من تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي إلى الأزمات الصحية العالمية والإرهاب والتطرف.

ثانيا، ينبغي تعزيز النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ومن الضروري التنسيق الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الإقليمية. كما نواصل دعم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال مساهمتنا البالغة ١٦,٤ مليون دولار في أنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن منذ عام ٢٠١٦. ونمشيا مع استراتيجيتها لتنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام التي اعتمدها في العام الماضي، تعمل جمهورية كوريا، في شراكة مع اليونيسف في جنوب السودان لتعزيز إمدادات المياه وفرص الحصول على التعليم والخدمات الطبية، مما يخلق تآزرا مع أنشطة التعاون المدني - العسكري التي تضطلع بها الوحدة الكورية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ثالثا، ينبغي أن تكون ولايات البعثات موجهة نحو الحفاظ على السلام طوال دورة حياة عمليات السلام. والمشاركة المبكرة في بناء السلام يمكن أن تيسر الانتقال السلس والسلام الدائم. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن نكافح التطرف العنيف والإرهاب. وعند القيام بذلك، من الأهمية بمكان حشد قدرات النساء والشباب. وفي ذلك الصدد، نشجع مجلس الأمن على التشاور بنشاط مع لجنة بناء السلام في صياغة الولايات وتكييفها والتوصل إلى مبادئ توجيهية سياسية.

أخيرا، تتطلب كل هذه الجهود تمويلا مستداما. ومن المهم الاستفادة من الآليات المرنة مثل النداء المتعدد السنوات لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والأموال الخارجة عن الميزانية لإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العمليتي وصندوق بناء السلام. وستواصل جمهورية كوريا المساهمة في تلك الصناديق.

في الختام، يمكن لعمليات السلام أن تكون عوامل تمكين للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمحلي للحفاظ على السلام. فإرث تلك العمليات ليس ما يتم إنجازه في ظل وجودها فحسب، ولكن أيضا ما تتركه وراءها بعد مغادرتها. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بدعم القدرات المحلية التي يمكن أن تهيئ الظروف لسلام دائم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالآلا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في ظل التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه عمليات السلام، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، إن التعاون مع السكان المحليين، مع احترام أولوياتهم وامتلاكهم لزام الأمور، شرط مسبق لبناء القدرة على الصمود في عمليات السلام. ويمكن للأنشطة التي تركز على بناء القدرات المحلية

أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تحدث تغييرا، إما بتمهيد الطريق لسلام طويل الأمد أو، للأسف، بمفاقمة التوترات. ولذلك، يجب أن تصمم بحيث تحقق حولا سياسية مستدامة، وتعزز الظروف المؤاتية للسلام الدائم، وتعكس دوافع النزاعات.

ثالثا، ينبغي أن نعتبر بناء السلام وحفظ السلام متكاملين. إن عمليات السلام لا تنتهي عندما يغادر آخر جندي البلد. فقبل بعثة حفظ السلام وأثناءها وبعدها، يجب أن نستفيد استفادة كاملة من مجموعة أدوات السلام الخاصة بنا، مثل بعثات بناء السلام المدنية الأصغر حجما المخصصة للمدنيين فقط، وبعثات سيادة القانون التي تركز على الشرطة، والبعثات السياسية الخاصة المصممة لدعم العمليات السياسية، والمبعوثين الخاصين الإقليميين.

ويجب أن نعترف بمركزية بناء السلام لكسر الحلقات المفرغة لتخلف النمو، بل والأسوأ من ذلك، السياسة غير العادلة وعسكرة النظم السياسية. ونحن بحاجة إلى تعاون أكثر طموحا وتنظيما بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، لأن اللجنة في وضع مثالي لزيادة وعي مجلس الأمن بالجهود الإقليمية، وفهم المجتمعات المحلية وخبرتها، والأبعاد العابرة للحدود للنزاعات. ونحن بحاجة إلى مزيد من التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مع الاعتراف بقيمتها المضافة في الأبعاد العابرة للحدود للنزاعات.

إن جعل السلام مستداما بمرور الوقت هو التحدي الأكبر الذي نواجهه. فهو يتطلب حولا سياسية، وعمليات سلام شاملة للجميع، ومنع نشوب النزاعات، وبناء سلام قوي بعد انتهاء النزاع، وإيماننا قويا بتعددية الأطراف. وإيطاليا، بوصفها أول مساهم بذوي الخوذ الزرق في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من بين البلدان الغربية، ستواصل القيام بدورها في التصدي للمجموعة الكاملة من التحديات التي تشكلها نزاعات اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمد (مصر): أود في البداية أن أهنئكم معالي الوزيرة القديرة على تولي بلدكم الشقيق رئاسة مجلس الأمن. وأشكركم على

وتعيد جمهورية كوريا، بوصفها البلد الذي استضاف مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام لعام ٢٠٢١ في سول وعضوا قديما في لجنة بناء السلام، تأكيد دعمها لبناء السلام والحفاظ عليه في جميع مراحل متوالية السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتشكر رئاسة غانا على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأود أن أشدد على ثلاثة خطوط عمل رئيسية لجعل عمليات السلام أكثر مرونة واستدامة.

أولا، يتعين علينا الالتزام بالانتقال الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام وكفالة تنفيذه. وكثيرا ما تتسم سياقات النزاعات اليوم بالتوترات الجيوسياسية، وانتشار الجماعات المسلحة، والإقصاء، وعدم المساواة، والتهميش الاجتماعي والسياسي، وانعدام الأمن المناخي، والتطرف العنيف، والإرهاب، وانتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، وانعدام الأمن الغذائي. وهذه كلها عوامل كثيرا ما تحول النزاعات المحلية إلى أزمات إقليمية، في جملة أمور. ولا يوجد حل نموذجي لتحديات من هذا النوع. إذ تتطلب معالجتها التحول من النموذج التقليدي لحفظ السلام إلى تنفيذ التدابير الرئيسية المحددة في مبادرتي العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام - الاتساق الجماعي دعما للاستراتيجية السياسية، على النحو المبين في الولايات الواضحة والقابلة للتحقيق الصادرة عن مجلس الأمن التي تتطابق مع الموارد المناسبة؛ والتكامل الاستراتيجي والتشغيلي؛ وحفظة السلام المدربين تدريباً جيدا والمجهزون تجهيزا جيدا؛ والتعاون الوثيق مع البلد المضيف أو البلدان المضيضة؛ والمشاركة الفعالة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام؛ والاتصالات الاستراتيجية؛ ونهج مبتكر قائم على البيانات واستخدام التكنولوجيا.

ثانيا، ينبغي ألا تعتبر عمليات حفظ السلام مبادرات قائمة بذاتها فحسب، بل أيضا عناصر أساسية لعملية السلام. وفي حين أنها لا تستطيع معالجة جميع العوامل المؤدية إلى النزاع، فإن التاريخ يبين

الوطنية الفعلية في كل سياق ويحدد الموارد المطلوبة لتبنيها. فالوضع الراهن الذي يتدنى فيه الاهتمام ببناء السلام وتنخفض فيه المخصصات المالية للأنشطة البرمجية لبناء السلام، لا يوفر الحد الأدنى المطلوب لبناء القدرة على الصمود في الدول المضيفة لعمليات حفظ السلام.

ثانياً، نحث المجلس على إيلاء الأهمية الكافية للمقاربة الشاملة في بناء السلام التي تراعي الأبعاد الإقليمية والتحديات العابرة للحدود، والعمل على توفير الدعم اللازم لبناء القدرات المحلية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في المناطق النائية والحدودية لتعزيز سيادة الدولة على إقليمها.

ثالثاً، ندعو المجلس إلى تعظيم الاستفادة من الدور الاستشاري الهام للجنة بناء السلام في مراجعة ولايات عمليات حفظ السلام، اتصالاً بخبرة اللجنة الممتدة المتنوعة في حشد الدعم لمعالجة الجذور المسببة للنزاعات وبناء السلام في إفريقيا، فضلاً عما توفره اللجنة من محفل لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والحلول.

رابعاً، يفرض طابع التحديات الراهنة على الأمم المتحدة ضرورة تعميق الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للميزات النسبية لكل جانب لتحقيق التكامل المطلوب. فالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي محورية للتعامل مع تحديات ليست من اختصاص عمليات حفظ السلام الأممية مثل مكافحة الإرهاب.

وهنا، تشدد مصر على أهمية نظر الأمم المتحدة بجدية في خيارات تمويل عمليات السلام الإفريقية من خلال الاشتراكات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة. كما أنه هنا ضرورة ألا تؤدي الأوضاع الجيوسياسية العالمية الراهنة إلى تضائل الاهتمام بإفريقيا.

خامساً، يظل التحدي الأبرز لتحقيق السلام المستدام هو كفاية واستدامة التمويل الموجه لبناء القدرة على الصمود في الدول الخارجة من النزاعات. ومن هذا المنطلق، تحث مصر الدول الأعضاء على السماح بنفاذ جهود بناء السلام إلى الاشتراكات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام.

عقد هذا النقاش الهام متمنياً لكم النجاح والتوفيق في قيادة المجلس هذا الشهر.

كما لا يفوتني أن أشكر كل مقدمي الإحاطات على الرؤى القيمة التي شاركوها معنا اليوم.

تولي مصر أولويات متقدمة لدعم الاستثمار في بناء القدرة على الصمود من خلال بناء مؤسسات وطنية فاعلة ومسؤولة وقادرة على حماية مقدرات الشعوب وتعزز من الملكية الوطنية لجهود بناء السلام وترسي أسس الاستقرار والتنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، تسهم مصر بشكل فاعل على الصعيدين الأممي والأفريقي في ترسيخ أهمية بناء قدرات مؤسسات الدولة الوطنية كضمانة للصمود في وجه التحديات المعقدة. في هذا الإطار، أطلقت مصر منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين كمحفل سنوي للتشاور ومتابعة تنفيذ جهود السلم والتنمية في إفريقيا. كما يتولى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، قيادة ملف إعادة الأعمار والتنمية في الاتحاد الإفريقي أو ما نسميه بناء السلام للأمم المتحدة. وتستضيف القاهرة المركز الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات.

وقد كانت مصر في طليعة الدول الداعمة لمفهوم استمرارية الاستجابة لتحقيق السلام. وناشدت بتعزيز إسهام وأثر عمليات حفظ السلام في بناء واستدامة السلام. وبادرت بطرح البيان الرئاسي S/PRST/2017/27 الذي اعتمده مجلس الأمن في هذا الصدد. كما مثلت مسألة بناء المؤسسات الوطنية إحدى أولويات الرئاسة المصرية للجنة بناء السلام العام الماضي.

وفي هذا السياق، أود أن أطرح النقاط المحددة التالية على المجلس.

أولاً، ينبغي على مجلس الأمن - في إطار صياغة ومراجعة ولايات عمليات حفظ السلام - إيلاء المزيد من الاهتمام بمكون بناء السلام في أنشطة ومهام تلك العمليات، وفقاً لتقييم يراعي الاحتياجات

خلال إسهاماتنا الخارجة عن الميزانية. ونشارك بنشاط في جهود الأمم المتحدة وغيرها من جهود حفظ السلام وتحقيق الاستقرار بالإسهام بأفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السلام والأمن الدوليين يعتمدان على أمن جميع الشركاء العالميين فيهما. والتعاون والشراكة في الجهود الإقليمية والوطنية والمحلية وضمن المسؤولية الوطنية أمران أساسيان لجهودنا الرامية إلى بناء الثقة والقدرة على الصمود. بيد أن ذلك يتطلب أكثر من مجرد استجابة عسكرية للتهديدات المباشرة، وينبغي أن يشمل أيضاً بناء القدرات، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن إنشاء آليات فعالة للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة.

وتدعم سلوفينيا، من خلال المنظمة الإنسانية "ITF آي تي إف لتعزيز الأمن البشري"، الجهود المبذولة لبناء مجتمعات قادرة على الصمود من خلال الحد من المخاطر على السلام والأمن. ومن بين هذه الجهود المشاركة النشطة لتلك المنظمة في تنفيذ شراكة الإنذار المبكر والاستجابة مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الدول الأعضاء في الجماعة، والتي تهدف إلى تعزيز القدرة على تحديد الأزمات والاستجابة لها ومنع وقوعها بشكل أكثر فعالية.

وللنساء والشباب دور أساسي في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والمجتمعات القادرة على الصمود. ويجب أن يصبحوا شركاء متساوين في جميع الأنشطة المتصلة بالسلام. وينبغي تطبيق منظوري المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن في دعم الجهود الإقليمية والوطنية والمحلية من أجل السلام الدائم. وقد أدمجت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في نظام التعليم وبرامج التدريب في سلوفينيا للخبراء في عمليات حفظ السلام.

ونرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٦، بشأن تمويل بناء السلام، ونشدد على أن الاستدامة والقدرة على التنبؤ في تمويل عمليات السلام أمران أساسيان لبناء السلام بفعالية.

في الختام، أكرر شكري لكم، السيدة الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، اسمحوا لي أن أهنيء غانا على رئاستها لمجلس الأمن. وأتمنى لها كل النجاح في رئاستها هذا الشهر. كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن إدماج البناء الفعال للقدرة على الصمود في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

واليوم، بينما يجري اختبار تعددية الأطراف بفعل أزمات تتضاعف باستمرار، فإن عمليات الأمم المتحدة للسلام تذكرنا بالتراماتنا الجماعية بالتضامن الدولي، التي أيدناها قبل ٧٧ عاماً. وعمليات الأمم المتحدة للسلام أداة أساسية في دعم البلدان والمجتمعات التي عانت من النزاعات في سعيها لتحقيق سلام ورخاء دائمين ومستدامين.

ومما يؤسف له أنه نتيجة للتعقيدات الجديدة للأزمات، والعدد المتزايد من مضاعفات ودوافع النزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تغير المناخ والإجهاد المائي، والتطرف العنيف وعدم المساواة، شهدنا مجتمعات كثيرة جدا تنتكس إلى الحلقة المفرغة من الكراهية والعنف. ولذلك، يلزم اتباع نهج مبتكر وأكثر تكاملاً إزاء عمليات السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بفعالية وبناء مجتمعات قادرة على الصمود منذ المراحل المبكرة جدا من بناء السلام. ولن تتمكن إلا المجتمعات المرنة من التنفيذ الكامل للانتقال إلى سلام دائم ومستقبل أكثر ازدهاراً.

وتشارك سلوفينيا بنشاط في الجهود الرامية إلى تحديد نهج جديدة لتعزيز الاستجابات والحلول الجماعية بغية التقليل إلى أدنى حد من مخاطر النزاعات في المستقبل. وقد أيدنا النهج الابتكارية لتحديث عمليات الأمم المتحدة للسلام، فضلاً عن صندوق بناء السلام، من

مختلف المانحين والمؤسسات المالية الدولية، مثل الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود. ونشجع أيضاً صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام على الاضطلاع بدوره كاملاً بوصفه جهة تنظيمية داخل منظومة الأمم المتحدة. ونشيد بتوصياته الخفية لهذه المناقشة المفتوحة التي تستحق اهتمامنا الوثيق.

وأخيراً، يجب أن يلتزم السكان المحليون بأهداف بعثات حفظ السلام، مع مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية. إن الاتصال الاستراتيجي الجيد، فضلاً عن الاستجابة الفعالة لتوقعات السكان المدنيين، هما أساس ذلك القبول. ويمكن للمشاريع التي تربط بين الركائز الأمنية والإنسانية والإنمائية أن توفر الفرص، ولا سيما للشباب، لكي يصبحوا بناءً للسلام.

فما هو دور مجلس الأمن؟ أولاً، يجب أن يشجع على العمل المشترك من جانب جهات فاعلة متعددة، على سبيل المثال عن طريق السعي المنهجي للحصول على الدعم من لجنة بناء السلام. ثانياً، يتعين عليه أن يجعل صوته مسموعاً، بما في ذلك بشأن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبعثات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقبل كل شيء، يحتاج إلى تشكيل ولايات تأخذ في الاعتبار التحديات العديدة وتمكّن البعثات من العمل مباشرة والتفاعل بفعالية مع الجهات الفاعلة الأخرى في مكافحة الأسباب الجذرية للعنف.

ويجب تشجيع القدرة على الصمود، بدورها، ودعمها ولكن لا يمكن المطالبة بها دون اتخاذ إجراءات جماعية ضد العنف. ويعتزم بلدي المشاركة في هذا الصدد ومن هذا المنظور الطويل الأجل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تود تايلند أن تشكر غانا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في أوانها، مع التركيز على تعزيز بناء القدرة على الصمود في عمليات السلام من أجل السلام المستدام. كما نشكركم، سيدتي الوزيرة، على ترؤسكم هذه الجلسة. ونحن ممتنون لجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الهامة. وأود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية بشأن الموضوع قيد النظر:

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام سلوفينيا القوي بتعددية الأطراف. وبوصفنا مرشحاً للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥، سنواصل الإسهام في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تأمين مستقبل سلمي لنا جميعاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أهنئ غانا على توليها رئاسة مجلس الأمن مرة أخرى. كما أتوجه بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة وكل مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

عرفت فوزية عبيدي علي مؤخراً، رئيسة شبكة من المنظمات الكينية المكرسة لمنع التطرف العنيف، القدرة على الصمود بأنها "تعلّم كيفية التغيير حتى لا نتغير بسبب التهديدات الخارجية". فلا يمكن تحقيق القدرة على الصمود إلا إذا شارك السكان في هذا التغيير. لذلك يجب أن تكون آلية حفظ السلام مجهزة بأدوات تتسم بالكفاءة والشمول والتكيف مع الواقع على الأرض. ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة جوانب لذلك التحدي:

أولاً، يمكن لبعثات حفظ السلام أن تعزز الوقاية التي تعالج الأسباب الجذرية للعنف. ويجب أن يتمكن السكان المتضررون ولا سيما النساء، اللاتي كثيراً ما يُستبعدن، من الدخول في حوار موضوعي ووثيق الصلة بالموضوع مع السلطات المحلية بشأن الإدارة السليمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلاً عن التحديات الأمنية لتغير المناخ. وفي ذلك الصدد، نعرب عن امتناننا الشديد لغانا على استضافتها الدورة الإقليمية الأولى بشأن منع التطرف العنيف في غرب أفريقيا العام الماضي، التي تشرفت سويسرا بتنظيمها مع الاتحاد الأفريقي.

ثانياً، إن العمل المنسق الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة يكتسي أهمية كبيرة، ويصبح التكامل الفعال للجهات الفاعلة أمراً حاسماً أثناء انتقال عمليات حفظ السلام. والتعاون الوثيق بين مكتب المنسق المقيم وقيادة البعثة جانب رئيسي من جوانب ذلك، وكذلك التنسيق مع

والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، والجمعية العامة، ضمن هيئات أخرى.

ثالثاً، إن الصلة بين السلام والتنمية واضحة كما أكدتم، سيدتي الرئيسة، هذا الصباح. وتُردد تايلند هذا الرأي. فيجب أن يسير السلام المستدام والتنمية المستدامة جنباً إلى جنب. إنهما في الأساس وجهان لعملة واحدة، حيث يعزز أحد الجانبين الآخر.

ومن هذا المنطلق، يواصل حفظة السلام التايلنديون الإسهام في الجهود المبكرة للبلدان المضيفة لبناء السلام من خلال بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، يشارك حفظة السلام التايلنديون، من خلال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مع المجتمعات المحلية في جنوب السودان في تنمية القدرات في مجال الزراعة المستدامة والمياه والإدارة المستدامة للأراضي. والأولويات المحلية هي أولوياتنا.

رابعاً وأخيراً، إن شمول الجميع جزء لا يتجزأ من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق السلام الدائم. لذلك لا بد من أن يستهدف بناء القدرة على الصمود لجميع الناس، بما في ذلك من خلال عمليات السلام، ويفيدهم ولا سيما المحتاجين والأكثر عرضة للخطر، بمن فيهم النساء والفتيات - وهي نقطة شددت عليها ماري روبنسون وعدد من المتكلمين الآخرين في وقت سابق.

ختاماً، تحق تايلند على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها في جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود الدولية لدعم عمليات السلام كوسيلة للمساعدة على تحقيق السلام المستدام لأن ثمن عدم تحقيق السلام المستدام باهظ. وبالأمر تاماً، أبلغ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مجلس الأمن في إحدى الجلسات بواحد فقط من التكاليف الباهظة للنزاع والتنازع، ألا وهو حوالي ١٠٣ ملايين نازح في جميع أنحاء العالم (انظر S/PV.9178). لذلك فلننشط جهودنا الجماعية لتعزيز السلام المستدام والتنمية المستدامة والأمن البشري للجميع. فلندعم عمليات السلام المرنة القائمة على التوازن المناسب بين معالجة الجوانب الأمنية والأسباب الكامنة وراءها، بما في ذلك التحديات الإنمائية بوصفها إحدى الوسائل الهامة للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

أولاً، إن الحوار والمشاركة الوثيقيين مع البلدان والمنطقة المتضررة أمران حاسماً الأهمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار القادرين على الصمود والفعالين والمستدامين في العديد من المناطق المتأثرة بالنزاعات. وشواغل البلدان المتضررة مهمة. وآراء جيرانهم مهمة. وصوت المنطقة مهم. وذلك لأنه فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على السلام والاستقرار الإقليميين وسبل معالجتها، فإن المنطقة المتأثرة لديها أفضل معرفة. وبالمثل، فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على أفريقيا والطريق إلى الأمام، فإن لدى أفريقيا أفضل معرفة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد تايلند المشاورات الجامعة بين مجلس الأمن والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة. والمفتاح هو ضمان ولاية واضحة لعمليات السلام لدعم أولويات البلدان المضيفة والأطراف المتأثرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توفير موارد كافية وفي الوقت المناسب في مقر الأمم المتحدة وفي البعثات من أجل دعم هذه الجهود.

ثانياً، إن الشراكات الإقليمية - العالمية ذات أهمية. وبلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المتأثرة مباشرة بتحديات السلام والأمن، هي في أفضل وضع للمساعدة على تحديد وإيجاد سبل للمضي قدماً من أجل السلام المستدام من خلال حفظ السلام وبناء السلام المستدام. ولكن دور المجتمع الدولي لا يقل أهمية عن ذلك من خلال توفير أفضل الممارسات، وحفز المبادرات، وتعبئة الموارد.

وتقدم أفريقيا مثلاً جيداً على المبادرات والشراكات الإقليمية مع الأمم المتحدة. وكانت القيادة المحورية للاتحاد الأفريقي ومساهمات المنظمات دون الإقليمية حاسمة في التصدي للسلام والأمن، فضلاً عن التحديات الأخرى في القارة. واستمعنا أيضاً إلى مقترحات أخرى من مفوض الاتحاد الأفريقي هذا الصباح، مثل مرفق الانتقال المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يواصل دوره الهام في دعم المبادرات التي تقودها المنطقة لتعزيز السلام المستدام، مع المساعدة في الوقت نفسه على ضمان مزيد من التنسيق مع المجلس الاقتصادي

والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، ستكون خطة الأمين العام الجديدة للسلام فرصة ثمينة للارتقاء بتلك الشراكات لمستوى أعلى. ويشكل التمويل المستدام لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا أحد المجالات الهامة التي يقدم فيها الاتحاد الأوروبي مساعدة كبيرة من خلال مرفق السلام الأوروبي. والنمسا ملتزمة بالإسهام بنشاط في المناقشة بشأن كيفية تعزيز تلك الشراكات على وجه التحديد خلال السنوات المقبلة.

وأخيراً، على الصعيد المحلي، لا بد أن تسهم عمليات الأمم المتحدة للسلام في بناء مجتمعات قادرة على الصمود. وتساعد المشاريع السريعة الأثر التي تلبي الاحتياجات ذات الأولوية للسكان المحليين على تعزيز الثقة. وقد أثبتت هذه المشاريع نجاحها، وستواصل النمسا تنفيذ هذه الأنشطة ذات الجذور المحلية في مناطق الانتشار. ويجب إيلاء اهتمام خاص لبناء مؤسسات ووضع إجراءات شاملة وقادرة على الصمود تستند إلى سيادة القانون. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن لجميع أفراد المجتمع دوراً حيوياً في بناء مجتمعات قادرة على الصمود. وأسلط الضوء هنا على الدور الأساسي للنساء والشباب في منع نشوب النزاعات وعمليات السلام وتعزيز القدرة على الصمود.

ولا تزال النمسا ملتزمة بدعم جميع الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في عمليات الأمم المتحدة للسلام ومن خلالها. وقد أيدنا بقوة المبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وسنواصل القيام بذلك. ونحن على استعداد لبذل المزيد من الجهود. وسنكثف أنشطتنا في مجالي التدريب وبناء القدرات خلال السنوات القادمة بقصد زيادة مساهماتنا تدريجياً في جهود السلام التي تبذلها المنظمة. ونحن مقتنعون بأنه كلما زاد استثمارنا في تلك المجالات، كلما استطعنا دعم الملكية المحلية لزاماً الأمور وقدرة الدول على الصمود في وجه التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة. **السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر غانا على تنظيم هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن قدرة عمليات السلام على

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا. **السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وغانا على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أود أن أهنئكم على تنظيم هذه المناقشة في وقت مبكر جداً من رئاستكم، مما يمكن عموم الأعضاء من المشاركة.

في سياق جيوسياسي متزايد الصعوبة، اخترتم موضوعاً يتعلق بجوهر مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام. فلا يكفي بناء السلام بالمعنى الضيق للكلمة، الذي يعني عدم وجود أعمال قتالية مسلحة. ما نحتاج إليه هو سلام مستدام طويل الأجل، وهذا يتطلب بناء قدرة المجتمعات على الصمود، وخاصة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، ونحتاج إلى معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع بالأدوات والأطر والآليات اللازمة للنهوض بأهدافنا.

ولكي تصبح ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن أفضل في إدماج بناء القدرة على الصمود بشكل فعال، ينبغي اتخاذ إجراءات على جميع مستويات المشاركة - العالمية والإقليمية والمحلية.

أولاً وقبل كل شيء، على الصعيد العالمي، نحتاج إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وفي مذكرتك المفاهيمية (S/2022/799، المرفق)، سيدتي الرئيسة، حددتم على نحو مستوصب تغيير المناخ والافتقار إلى المؤسسات المستدامة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية بوصفها من الدوافع المحتملة للنزاع. ويمكن لمجلس الأمن أن يعالج هذه المسائل بتعزيز روابطه مع أجزاء أخرى من الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة بناء السلام. وينبغي أن يستفيد نظام السلام والأمن أيضاً من الخبرة الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر والوقاية بشأن الترابط بين المناخ والأمن والفقر وحقوق الإنسان، فضلاً عن التنمية والسلام.

ثانياً، يجب أن تزيد الأمم المتحدة من قدراتها على بناء استراتيجيات وقائية إقليمية وشاملة وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. واستناداً إلى مبادرة العمل من أجل حفظ السلام

اللازميتين لتحسين رؤيتها للكيفية التي يمكن بها لعمليات حفظ السلام سد الفجوات وإحلال السلام المستدام. ويتعين على مجلس الأمن أن يزيد إلى أقصى حد من تلك الإمكانيات وأن يفكر في كيفية نشر بعثات في المستقبل بمقدورها التركيز على بناء القدرة على الصمود والاستفادة من التدخلات الجديدة التي تتجاوز الدور العسكري التقليدي الذي نسندة لتلك الأنواع من عمليات الانتشار.

ونعتقد أنه من الواضح أن مجلس الأمن بحاجة إلى مواصلة عمله بشأن إعادة النظر في ولايات حفظ السلام، وجعلها قادرة على مواجهة المستقبل، ووضع تصور لجميع التدخلات اللازمة لإحلال السلام المستدام. ولا يمكن ضمان أن يظل حفظ السلام أداة فعالة في مواجهة التهديدات الجديدة المتباينة إلا من خلال بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أتمنى لكم كل النجاح، سيديتي الرئيسة، خلال توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأشكركم على عقد هذه المناقشة وعلى إدراجكم النظر في بناء السلام على نطاق واسع في جدول أعمال المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما نشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الهامة في بداية هذه الجلسة.

تؤيد إكوادور اتباع النهج الوقائي بوصفه أفضل طريقة لتوطيد السلام. وتتطلب الوقاية مراعاة احتياجات جميع قطاعات السكان، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرار وقوعها عن طريق معالجة أسبابها الجذرية.

إن النسيج الاجتماعي الذي أضعفته أوجه القصور المختلفة أكثر عرضة للعنف. ولا غنى عن الحوار إذا أردنا تجنب نشوب الحرب أو وقفها، وبمجرد إقامته، يصبح ضروريا لمواصلة تعزيز سيادة القانون وتشجيع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز الديمقراطية - كل ذلك في إطار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الصمود. إن القدرة على الصمود هي ما يسمح لنا بالتكيف مع المشهد الأمني السريع التغير، وهو ما نحتاج إليه على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكي نتمكن من مواجهة التهديدات الناشئة.

ولا يزال حفظ السلام إحدى أهم الأدوات الأساسية المتاحة للمنظمة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية مزدوجة خاصة تتمثل في كفاءة نشر عمليات حفظ السلام لدعم السلم والأمن وأن تجسد ولايات حفظ السلام حقائق اليوم.

كما يجب أن نقوم باستمرار باستعراض مبادئنا وممارساتنا والتحقق منها. وتشير الأدلة بقوة إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان إحلال السلام المستدام مع توافر جميع الأسس اللازمة لمواجهة تجدد النزاع في الدول الأعضاء التي تنتشر فيها عمليات حفظ السلام. وينبغي أيضا أن تتضمن ولايات حفظ السلام رؤية واضحة للكيفية التي ستعمل بها البعثات المعنية على تمكين المجتمعات المحلية وإنشاء مجتمعات ومؤسسات قادرة على الصمود.

ويشمل هذا النهج كذلك استخدام خطط هامة أخرى، مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن خلال ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، سنساهم أيضا في تشكيل مؤسسات قادرة على الصمود ومجتمع شامل وعمليات لصنع القرار. وللشباب كذلك دور أساسي يؤدونه. وهذه التدابير ضرورية لتيسير الانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلام.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتصدى لحقائق أخرى مثل تغير المناخ، واستخدام أوجه التكنولوجيا الجديدة والناشئة، والتطرف العنيف. وهذا الأمر يصدق على أفريقيا ومناطق أخرى في جميع أنحاء العالم. والطريقة التي تغيرت بها القوى المزعزعة للاستقرار في العالم الذي نعيش فيه دفعتنا بالفعل إلى إعادة التفكير في ولايات حفظ السلام على مر السنين. وينبغي أن تستمر تلك العملية، ونحن بحاجة إلى تحسين نهجنا وتزويد بعثات حفظ السلام بالأدوات اللازمة لمواجهة التهديدات الجديدة والمختطة بفعالية.

إن تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها ليس بالأمر السهل، ولكن منظومة الأمم المتحدة لديها المعرفة والخبرة المؤسسيين

السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي - الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والنرويج وبلدي السويد.

يجب أن تتأهب منظومة الأمم المتحدة بأسرها لكي تتصدى للتحديات العالمية اليوم، نظرا لتزايد النزاعات العنيفة وطول أمدها. كما تتعقد ديناميات النزاع بسبب تزايد عدم المساواة والأزمات الإنسانية والغذائية والتهديدات الأمنية المعقدة وتغير المناخ.

ومن الضروري اتباع نهج شاملة ومتكاملة لمواجهة هذه التحديات. وينطبق الشيء نفسه على عمليات الأمم المتحدة للسلام التي تتطلب ولايات قوية ومرنة مع توفير الموارد الكافية لها بما يمكنها من الاستجابة للديناميات المتغيرة.

وينبغي أن تكون الوقاية والقدرة على الصمود وبناء السلام جزءا لا يتجزأ من عمليات السلام. وهذا يتطلب تحليلا شاملا للنزاعات وتحديد الأسباب الجذرية للنزاع والهشاشة بالإضافة إلى تحديد مصادر القدرة على الصمود. ويُعدُّ التكامل مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية عبر الصلات الإنسانية والإنمائية والسلام جزءا أساسيا من هذا النهج.

تود بلدان الشمال الأوروبي أن تشدد على أربع نقاط رئيسية.

أولاً، فيما يتعلق بالملكية الوطنية على نطاق واسع والمشاركة النشطة للجهات الفاعلة على جميع مستويات المجتمع، لا يمكن لعمليات السلام أن تحل محل الحاجة إلى الإرادة السياسية لأطراف النزاع في السعي إلى تحقيق السلام، ولن تكون عوضاً أيضاً عن المسؤوليات السيادية للدولة المضيفة. وفي هذا الصدد، نشدد على أنه يجب أن تكون حماية المدنيين بمن فيهم الأطفال أولوية رئيسية. ونشجع على زيادة إدماج منظوري الشرطة وإنفاذ القانون في عمليات السلام. إن توفر قوة شرطة فعالة ونظام قضائي ومؤسسات إصلاحية محوراً لحقوق الإنسان وسيادة القانون شرط مسبق لتحقيق السلام. كما

وفي سياقات ما بعد انتهاء النزاع، يستند السلام المستدام إلى عملية المصالحة، من خلال العدالة الانتقالية وجبر الضرر للضحايا، فضلاً عن تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم.

تمشيا مع نتائج استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠ ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر لبعثات الأمم المتحدة للسلام الأدوات اللازمة لمواصلة تعزيز عملها في الأجل الطويل.

ومن بين تلك الأدوات تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب أن تشارك المرأة في جميع آليات التفاوض بشأن اتفاقات السلام وتنفيذها على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨ (ب) من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٧٦/٣٠٥ الذي يؤكد من جديد أهمية ضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام ليس بواسطة التبرعات وغيرها من مصادر التمويل فحسب، بل بواسطة الاشتراكات المقررة أيضاً.

ونشدد على ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين عمليات السلام في أكبر مرحلة ممكنة من التخطيط والتنسيق المتكاملين لعمليات الانتقال مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى فضلاً عن الدولة المضيفة وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية.

ونكرر أيضاً تأكيد أهمية الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة المعلومات المضللة وبناء الثقة في البلدان التي تعمل فيها من خلال عمليات التشاور مع المجتمع المدني.

أخيراً، تحث إكوادور مجلس الأمن على تعزيز ولايات عمليات حفظ السلام لدعم الجهود المشتركة الرامية إلى تحسين جهود منع نشوب النزاعات.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

انتباه المجلس إلى الأولويات الوطنية لبناء السلام في مرحلة مبكرة، بل يجب تعزيزها.

ثالثا، يتطلب بناء السلام توفير الموارد الكافية. وبلدان الشمال الأوروبي من بين المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام كما تتحمل مسؤولية مشتركة عن أكثر من ٣٠ في المائة من تمويله. يشدد القرار المتعلق بتمويل بناء السلام (القرار ٣٠٥/٧٦) الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء على أهمية التمويل الكافي لدعم أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة طوال دورة حياتها وفي مراحلها الانتقالية أيضا.

أخيرا، يجب أن يكون تغير المناخ والمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ جزءا لا يتجزأ من عمليات السلام لأنها تؤثر سلبا على الفئات السكانية الضعيفة أصلا. ونشجع المزيد من البلدان على دعم آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي التي وفرت، في جملة أمور، مستشارين لبعثات الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقَت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

أن إشراك المجتمع المدني وتمكين المجتمعات الضعيفة أمر حيوي وربما يمنع تسارع ديناميات النزاع. ويجب أن تسترشد عمليات الأمم المتحدة للسلام بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والمتساوية والهادفة للمرأة. وبالمثل فإن دور الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها جانب رئيسي شأنه شأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانيا وفيما يتعلق بالشراكات ينبغي للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي أن تشارك بنشاط في العمليات السياسية والجهود الأمنية في إطار عمليات الأمم المتحدة للسلام لتعزيز التجانس الاستراتيجي وتكامل الجهود. علاوة على ذلك، نشجع التناسق مع جهود حفظ السلام في إطار المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمبادرات مثل مبادرة أكرا تمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وتتسم النهج المتجانسة والمتكاملة في إطار الأمم المتحدة بالقدر نفسه من الأهمية. كما تضطلع لجنة بناء السلام - بولايتها المختصة بعقد الاجتماعات والتجسير - بدور هام في تعزيز التجانس. ومن شأن تعزيز الصلات بين اللجنة ومجلس الأمن أن يساعد في كفالة توجيه